الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية

إعداد الطالب
خالد صبحي حبيب

إشراف الدكتور
ماهر موسى درغام

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1432هـ-2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم (سورة التوبة: 105)

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (تجاه الموظفين، تجاه عملاء المصرف، تجاه المجتمع المحلي، تجاه البيئة)، كما هدفت الدراسة إلى التعرف ما إذا كانت إدارة المصارف تهتم لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وقد قام الباحث بتوزيع 70 إستبانة على عينة الدراسة بواقع 25 إستبانة في قطاع غزة و45 إستبانة في الضفة الغربية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى، والنسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي واختبار ألفا كرونباخ واختبار T-Test من أجل الوصول للنتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكنه ليس بالمستوى المطلوب، كما توصلت لوجود اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية، حيث حصل مجال "المسؤولية تجاه عملاء المصرف" على المرتبة الأولى، بينما حصل مجال "المسؤولية تجاه الموظفين" على المرتبة الثانية، بينما جاء اهتمام إدارة المصارف "تجاه المجتمع المحلى" بالمرتبة الثالثة، وأخيراً المسؤولية الاجتماعية تجاه "البيئة والموارد البشرية" في المرتبة الرابعة.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها: يجب على إدارة المصارف إعطاء مزيد من الاهتمام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها وضرورة الاهتمام بمسألة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سواء بقوائم مالية منفصلة أو مدمجة مع القوائم لمالية العادية كما طالبت الدراسة بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يمكن المصارف من قياس ومعالجة تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

Abstract

This study aimed to identify the extent of awareness of Palestinian commercial banks, the importance of accounting for social responsibility in all fields (toward the staff, to customers of the bank, toward the local community, the environment), as the study aimed to identify whether the management of the banks concerned to measure the costs of social responsibility and disclosure,The researcher has distributed 70 questionnaire on the study sample by 25 questionnaire in the Gaza Strip and 45 questionnaire in the West Bank, has been using descriptive analytical method by studying the content, percentages, frequencies, averages and test alpha Cronbach and testing of T-Test in order to access the results.

The study reached the following findings and an awareness of the Department of Palestinian commercial banks, the importance of the accounting and disclosure of social responsibility, but not at the level required, also found the presence of a difference in the relative importance of the areas of social responsibility by the Department of Palestinian commercial banks, where he received the "responsibility towards customers bank "for first place, while the area of" responsibility towards employees, "the second place, while the attention of bank management" to the local community, "finished third, and finally the social responsibility to the" Environment and human resources "in the fourth.

The study concluded a series of recommendations including:The Department of banks to give more attention to accountability for social responsibility in all sectors and the need to address the issue of disclosure of social responsibility, both lists of separate financial or integrated with the lists to financial regular study also called for conducting studies and research necessary to develop a model accounting for liability Social banks can measure and address the costs of social responsibility.

الإهداء

إلى من كان رضاها منيرا لدربي ومصدر سعادتي ،،،،،، أمي الحبيبة.

إلى أول من صنع مني رجلاً ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، والدي الغالي.

إلى مصدر عزتي وقرة عيني ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، إخواني وأخواتي.

إلى زوجتي الغالية، بارك الله فيها، حباً، ووفاءً، لصبرها على انشغالي في تحصيل العلم.

إلى مهجة قلبي وربيع حياتي ،،،،،،،،، ابنتي الغالية ديمة.

إلى كل من قدم عون ومساعدة لطلاب العلم والباحثين.

أهدي هذا العمل المتواضع

خالد صبحي حبيب

الحمد لله الذي أسبغ على نعمه ظاهرة وباطنة حتى وفقني لإتمام هذه الدراسة، فلك الحمد ربي حتى ترضى.

وبهذا فإنني أتقدم بالشكر الجزيل

للدكتور الفاضل /ماهر درغام،

الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة، والذي لم يأل جهداً بتقديم النصح والإرشاد والمتابعة المستمرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من المناقشين:

الدكتور الفاضل/ علي شاهين،

والأستاذ الدكتور الفاضل/ سالم حلس،

لتفضلهما بالمناقشة، ولإثراء رسالتي هذه بالنصح والإرشاد.

الفهرس

الرقم	الموضوع	صفحة
	آية قرآنية	أ
	الملخص	ب
	الملخص باللغة الانجليزية	ج
	الإهداء	د
	شكر وتقدير	هـ
	الفهرس	و
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الملاحق	ك
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أهمية الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	4
5.1	فرضيات الدراسة	5
6.1	الدراسات السابقة	6
7.1	التعليق على الدراسات السابقة	14
	الفصل الثاني: الإطار العام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	15
	المقدمة	16
	المبحث الأول :محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأهمية والأهداف	17
1.1.2	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	17
2.1.2	مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	18
3.1.2	نشأة المحاسبة الاجتماعية وتطورها	20
4.1.2	مفاهيم واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	22
5.1.2	مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	23
6.1.2	مداخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	23
7.1.2	مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	25

8.1.2	أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	29
9.1.2	أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية	30
10.1.2	مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	32
	المبحث الثاني: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	36
1.1.2	مفهوم القياس	36
2.2.2	أساليب القياس	38
3.2.2	قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية	40
	المبحث الثالث: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	44
	تمهيد	44
1.3.2	ماهية الإفصاح	45
2.3.2	مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	48
3.3.2	أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	48
4.3.2	المعلومات الواجب الإفصاح عنها	49
5.3.2	آليات الإفصاح	49
6.3.2	أساليب الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية	50
7.3.2	نماذج عن الإفصاح	50
	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	60
1.1.3	أسلوب الدراسة	61
2.1.3	مجتمع وعينة الدراسة	61
3.1.3	أداة الدراسة	62
4.1.3	الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	63
5.1.3	صدق الإستبانة	64
6.1.3	ثبات الإستبانة	69
	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	72
1.2.3	الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية	73
2.2.3	اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج	77
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	93
1.4	النتائج	94

2.4	التوصيات	94
3.4	دراسات مقترحة	95
	المرجع العربية	97
	المراجع الأجنبية	100

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
2.1	نموذج لتقرير وصفي	51
2.2	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة	52
2.3	نموذج لقائمة النشاط الاجتماعي – الاقتصادي	53
2.4	قائمة الدخل الاجتماعي	54
2.5	قائمة التأثير الاجتماعي	55
2.6	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية عن السنة المنتهية	56
2.7	نموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	58
3.1	درجات مقياس ليكرت الخماسي	63
3.2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	63
3.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه الموظفين والدرجة الكلية للمجال	65
3.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه عملاء المصرف والدرجة الكلية للمجال	66
3.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال اتجاه المجتمع المحلي والدرجة الكلية للمجال	66
3.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه البيئة المحيطة بالمصرف والدرجة الكلية للمجال	67
3.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	67
3.8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	68
3.9	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	69
3.10	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	70
3.11	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة	71
3.12	توزيع أفراد العينة حسب العمر	73

3.13	المؤهل العلمي	74
3.14	التخصص	74
3.15	سنوات الخبرة	75
3.16	المركز الوظيفي	75
3.17	عدد الدورات في مجال العمل المصرفي	76
3.18	عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية	77
3.19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه الموظفين"	78
3.20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه عملاء المصرف"	80
3.21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه المجتمع المحلي"	82
3.22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه البيئة المحيطة بالمصرف"	84
3.23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع الفقرات السابقة	86
3.24	الأهمية النسبية للمسؤولية الاجتماعية	87
3.25	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية"	88
3.26	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"	90

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	قائمة المحكمين	103
2	الإستبانة	104
3	المصارف التجارية الفلسطينية	110

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1: مقدمة الدراسة

2.1: مشكلة الدراسة

3.1: أهمية الدراسة

4.1: أهداف الدراسة

5.1: فرضيات الدراسة

6.1: الدراسات السابقة

7.1: التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1: المقدمة

يعيش كل مشروع في بيئة تحيط به سواء كانت هذه البيئة اقتصادية أو اجتماعية يتأثر المشروع بها ويؤثر فيها من عدة اتجاهات فمن ناحية يأخذ المشروع من البيئة مصادره ليستثمرها ويخرجها على شكل سلع أو خدمات التي من خلالها يسعى المشروع لتحقيق الربح وبالتالي الحفاظ على بقاء المشروع لكن استمرارية المشروع لا تتوقف فقط على مدى تحقيقه للأرباح فرضى المجتمع ورغبته في المشروع له كلمته في استمرارية المشروع ونجاحه.

ولقد فرضت الظروف الاجتماعية المعاصرة على المشاريع التكيف والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية لكافة الأطراف ذوي العلاقة بتلك المنظمات من أجل ضمان الاستمرار في الأنشطة بما يحقق المصالح المشتركة بموجب العقد الاجتماعي الذي يلزم تلك المشروعات بالعمل على تعظيم الربحية الاجتماعية عن طريق تبني المسؤولية الاجتماعية (العاني، 2005: 4)، الأمر الذي أدى أن تمارس عدة جهات الضغط على المشروعات لتوسيع نظام اهتمامها لتشمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد ظهر مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لأول مرة في عام 1923 حين أشار "Sheldon" إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وأن بقاء أي منظمة واستمراريتها يحتم عليها أن تلتزم بأداء مسؤوليتها الاجتماعية (جربوع، 2007: 239).

وفي الآونة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية وقد لقيت المحاسبة الاجتماعية اهتماما من قبل المنظمات والهيئات الدولية باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بالدول المتخلفة (الفضل وآخرون، 2002: 211).

وبناءً على ما سبق تظهر الحاجة لتطوير مهنة المحاسبة لتشمل المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن أجل تطبيقها كان لابد من إدراك الإدارة لمدى أهمية المسؤولية الاجتماعية ومن ثم تطبيقها وبعد ذلك الإفصاح عنها من خلال التقارير المالية التي تعدها إدارة المشروع (laufer, 2005: 4).

وفي الوقت الحاضر حيث يدخل الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة حيث لازال يتأثر الاقتصاد العالمي بمجموعة من المتغيرات العالمية والاقتصادية والمصرفية التي كانت ولازالت

لها انعكاساتها على أداء المصارف من منظور أن الجهاز المصرفي يلعب دوراً جدياً في النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية (الكحلوت والبحيصي، 582: 2007).

ولقد عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها"التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بالاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة، في صورة اهتمام بالعاملين والبيئة بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانوناً" (الغالبي والعمري، 2002: 216).

وتشمل المسئولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة تتمثل بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع أما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين (التويجري، 1988: 21).

على ضوء ما تقدم ونظراً لأهمية المصارف في التنمية الاجتماعية فإن هذا البحث يسعى للتعرف على مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

2.1: مشكلة الدراسة

إن تشابك العلاقات بين المشروعات الاقتصادية والبيئة المحيطة بها ومدى العبء الذي تتحمله البيئة من جراء عمل تلك المشروعات الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالدور الاجتماعي لتلك المشروعات مما أجبر تلك المشروعات للاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية وأظهر الحاجة للمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومن هنا كانت الحاجة الماسة لوعي إدارة المشاريع وخاصة المصارف لما لها من قدرة على تنمية المجتمع لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها الوسيلة لتوصيل المعلومات لمتخذي القرارات فتمثلت المشكلة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

1. مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؟

2) ما مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء؟
3) ما مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي؟
4) ما مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة؟

2. هل هناك تفاوت في الأهمية لمجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية؟
3. هل تدرك المصارف أهمية القياس والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية؟

3.1: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها توضح أهمية إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها المختلفة، وكذلك إدراك المصارف لأهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في تقاريرها المالية وما يمكن أن يعود على هذه المصارف من فوائد نتيجة تطبيقها للمحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

كذلك تعتبر الدراسة مهمة للمجتمع بحيث توضح ما يمكن أن تقدمه المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي والبيئة المحيطة.

وأيضاً الدراسة مهمة للمصارف والشركات على مختلف إشكالها لتفعيل البعد الاجتماعي في خططها المستقبلية بما يساهم في تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع في التنمية، ويحقق استمرارها وإمكانية التقييم الموضوعي لها والمقارنة بين مختلف المصارف والشركات.

4.1: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الفلسطينية ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها.
2. توضيح مزايا وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف والشركات بصفة عامة.

3. التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
4. التعرف على مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة.
5. الوقوف على مدى إدراك إدارة المصارف أهمية قياس التكاليف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.
6. التعرف على مدى إدراك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية قياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

5.1: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1) يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.
2) يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.
3) يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.
4) يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

الفرضية الثانية: تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية.

الفرضية الثالثة: تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة: تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

6.1: الدراسات السابقة

1.6.1: الدراسات العربية

1. دراسة (الصبان، 1978)، بعنوان: "المحاسبة الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى تقييم الدراسات التي تناولت المحاسبة الاجتماعية بغرض تحديد إطار شامل لها، يكون أساسا لنظرية المحاسبة الاجتماعية ويتضمن كل من الأهداف والمفاهيم، وأساليب القياس، وأسس إعداد القوائم والتقارير النهائية ودراسة إمكانية التطبيق لهذا الإطار الشامل للمحاسبة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: 1) إن المحاسبة الاجتماعية لم تلق الاهتمام الكافي من الهيئات العلمية والمهنية مثل الفروع الأخرى من المحاسبة. 2) إن معظم أنشطة المشروع تتصف بثلاث جوانب هي الجانب المالي والجانب الإداري والجانب الاجتماعي وتختلف الأهمية النسبية في كل جانب تبعا لطبيعة نشاط المشروع ونوعية المشروع في حد ذاته، واقتصار القياس على الجانبين المالي والإداري دون الجانب الاجتماعي، وازدياد اهتمام المنشات في الفترة الأخيرة بالإفصاح عن الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي في القوائم المالية، إما في صورة مرفقات أو في صلب القوائم المالية، وأن المسؤولية الاجتماعية تنبع من ثلاث مصادر وهي الشعور الذاتي ووجود التشريعات وما تتطلبه طبيعة المنشأة من القيام ببعض الأعمال ذات التأثير الاجتماعي.

وقد أوصت الدراسة بإمكانية استخدام المحاسبة الاجتماعية كوسيلة لتقييم الأداء في شركات القطاع العام، كما أوصت بضرورة توفير نظام معلومات كامل وذلك من خلال إعداد نظام للمحاسبة الاجتماعية بجانب الأنظمة المحاسبية الأخرى.

2. دراسة (عواد والعلاونة، 1998)، بعنوان: "اتجاهات منظمات الأعمال في مدينة سحاب الصناعية نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة".

هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات منظمات الأعمال في مدينة سحاب الأردنية الصناعية نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه الاتجاهات في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة حيث قام الباحثان بجمع البيانات من عينة مكونة من (180) منظمة.

ولقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة إرتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات منظمات الأعمال المنبثقة عن كل من (التشريعات البيئية، السياسات العامة البيئية، تصميم الهيكل التنظيمي، وقيم الثقافة التنظيمية والعامة) وبين المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، وتباينت أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المنظمات اتجاه تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة.

وعلى ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة العمل على تطوير تشريعات بيئية وزيادة تفعيل دور التشريعات البيئية الموجودة من أجل تعميق المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تجاه البيئة.

3. دراسة (الحمادين، 2002)، بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية".

هدفت هذه الدراسة التي أجريت في الأردن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها التعرف على مدى إدراك متخذي القرار بالمؤسسات الفندقية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى قيام المؤسسة بتبني محاسبة المسؤولية لديها فقد تم تنظيم استبيان وزعت على تلك المؤسسات من شؤون الموظفين والعلاقات العامة ومدير عام ومدير مالي ومساعد مدير مالي وأطراف أخرى من متخذي القرارات.

توصلت الدراسة أن متخذي القرارات في المؤسسات الفندقية يدركون المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، كما وكشفت الدراسة عن قيام المؤسسات الفندقية بتبني المسؤوليات الاجتماعية ضمن أنشطتها الاعتيادية، وإن هناك قصور لهذه المؤسسات الفندقية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وبينت الدراسة أيضا أن مجال البيئة قد احتل المرتبة الأولى بين مجالات المسؤولية الاجتماعية من حيث درجة الاهتمام والتطبيق تلاها العاملين وجاء في المرتبة الأخيرة مجال المجتمع المحلي.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالمجتمع المحلي من قبل المؤسسات الفندقية الأردنية وتعزيز الاهتمام بالموارد البشرية في القطاع الفندقي بشكل عام والمؤسسات الفندقية الأردنية بشكل خاص، العمل على وضع تشريعات قانونية خاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى زيادة مستوى الالتزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ارض الواقع.

4. دراسة (الحمدي، 2003)، بعنوان: "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك".

هدفت الدراسة إلى بحث مدى التزام المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في اليمن بالأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية، وانعكاساتها على رضا المستهلك، كما هدفت أيضاً إلى تحديد درجة رضا المستهلك، ومدى تقييمه للأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات تجاه حقوقه كمستهلك ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع (140) استمارة استبيان على عينة من مديري المنظمات، بالإضافة إلى (600) استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من المستهلكين في أمانة العاصمة صنعاء.

ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: 1) إن درجة التزام المنظمات عينة الدراسة تجاه المتغيرات التسويقية للمسؤولية الاجتماعية كانت أعلى قليلاً من الوسط الفرضي. 2) إن رضا المستهلكين حول ما تقوم به تلك المنظمات كان ضعيفاً.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات والخطط التي تتبناها المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية، وضرورة تجاوزها لفلسفة التوجه نحو البيع والانتقال إلى تطبيق فلسفة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على متابعة وتحديد احتياجات المجتمع بشكل عام والمستهلك بشكل خاص والاستجابة للنداءات الصادرة من الجمعيات والاتحادات والالتزام بالتشريعات الدولية ذات الصلة.

5. دراسة (العاني، 2005)، بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية بالبحرين".

هدفت هذه الدراسة لبيان دور المحاسبة في قياس وتقييم مستوى الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية للكشف عن مدى وفاء تلك الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية، وان تحديد وسائل قياس وتقييم الأداء الاجتماعي سيؤدي إلى الكشف عن حجم العوائد الاجتماعية المتولدة من أنشطة المؤسسات الصناعية وتحفيز تلك المؤسسات على تحقيق المزيد من العوائد أو المنافع لغرض تعظيم هامش الربحية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1) ضرورة التقيد بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية والكشف عن عناصر تكاليفها ضمن قوائمها المالية وذلك حرصاً على التعايش مع كافة الأطراف المعنية ضمن بيئة نقية تساعد على تعزيز موقعها ودعم نتائجها المالية. 2) إن موضوع تكاليف الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية قد تبوأ موقعاً ذات أهمية كبيرة ضمن إطار الظروف الاقتصادية الراهنة للعصر الحديث لما يتضمنه من آفاق جديدة للتصدي لأضرار المجتمع المتولدة عن النشاطات الاقتصادية لمنظمات الأعمال والذي بدوره يؤدي إلى تعظيم المنافع الاجتماعية للمجتمع بالإضافة إلى تعزيز الوضع المالي للمؤسسة. 3) وكذلك أن عملية القياس ووضع الأسس والمعايير اللازمة لذلك والإفصاح عن حجم تكاليف الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية لمنظمات الأعمال بشكل عام تحتاج إلى المزيد من جهود الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية.

6. دراسة (جربوع، 2007)، بعنوان: "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة كما هدفت الدراسة التعرف

على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية في القوائم وسعا الباحث أيضاً لاقتراح نموذج المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للشركات تتفق مفاهيمه ومتغيراته مع ظروف تركيبة البنيان الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم النامي عامة والعالم العربي والفلسطيني خاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: 1) إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين. 2) إن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على إبعاده حتى اليوم بشكل قاطع. 3) إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات أنها نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتاجه بشكل موضوعي.

ومن أهم توصيات الدراسة ما يلي: 1) ضرورة وجود قوانين وأنظمة لحماية البيئة وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بحماية البيئة وتسبب أضرار لها. 2) المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية يجب أن تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة بالجامعات الفلسطينية ومن الشركات بقطاع غزة. 3) ضرورة تطوير القوائم المالية في المستقبل القريب لكي تشتمل على بيانات تفصيلية عن الأداء الاجتماعي للشركات الفلسطينية، خاصة قائمة الدخل فإنها لا تستطيع قياس الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.

7. دراسة (عودة، 2008)، بعنوان: "قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وكذلك محاولة تصميم وتطبيق نموذج محاسبي يخدم قطاع الفنادق في الأردن لقياس كلفة الأداء الاجتماعي بالتطبيق على بعض شركات هذا القطاع ممثلة بالفنادق للارتقاء بمخرجات النظام المحاسبي بالفنادق، بالشكل الذي يهدف إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تعكس الدور الجديد للأنظمة المحاسبية، والذي يتمثل بتحديد وقياس مدى مساهمة الوحدة في رفاهية المجتمع وإبراز الأهداف الاجتماعية للشركات الفندقية من خلال تأكيد أهميتها في قوائم وتقارير المنشآت الفندقية.

وخلصت الدراسة إلى أن تكاليف الأداء الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية تحظى باعتبارات مهمة لدى مختلف القائمين على الفنادق الأردنية وان التكاليف ترتبط بعلاقة مع الإيرادات لهذه الفنادق، كما وخلصت الدراسة انه يمكن قياس التكاليف الاجتماعية في مجالات

العاملين والعملاء والمجتمع المحلي والبيئة والتعبير عنها بشكل تقرير تكاليفي وبشكل دقيق وموضوعي كما ويمكن قياس هذه التكاليف بعدة طرق من خلال معادلات خاصة بالفنادق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الاهتمام بالعملاء اجتماعيا من قبل المؤسسات الفندقية الأردنية وإبراز المسؤولية الاجتماعية من خلال رفع مساهمة القطاع الفندقي، كما أوصت بضرورة توفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية مبوبة وفق الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركات لمختلف الفئات والنفقات التي ضحت بها ضمن هذا الإطار.

8. دراسة (السحيباني، 2009)، بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة لعربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسئولية الاجتماعية والتعرف على تأثيرات المسئولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، والتعرف على المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع السعودي.

ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: 1) الاهتمام المتأخر للشركات السعودية بالمسئولية الاجتماعية. 2) محدودية الأنشطة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع وتركيزها على مجالات محدودة. 3) ضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة.

وأهم ما أوصت الدراسة به بضرورة اهتمام الشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية بالمعنى الشمولي الذي يمتد إلى الاستثمار في المجتمع وأفراده ووضع رؤية مشتركة للشركات في المملكة العربية السعودية مع التأكيد على الالتزام بها، وحث الشركات على تبني إستراتيجيات وسياسات محددة للمسؤولية الاجتماعية.

9. دراسة (العناتي، 2009)، بعنوان: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الأردنية".

هدف هذه الدراسة إلى قياس الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الأردنية في تنمية مجتمعها المحلي بدءاً من الحد من مضار التلوث الإشعاعي الناتج وكذلك مساهمة هذه الشركات في توفير فرص العمل مما يساهم في الحد من البطالة إضافة لدعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات الاتصالات الأردنية تساهم في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية بينما لا تساهم تلك

الشركات في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق توفير فرص عمل دون أن يكون لديها حاجة فعلية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توعية إدارات شركات الاتصالات الأردنية بدورها في تحمل مسؤولياتها نحو مجتمعها الذي تعمل فيه خصوصًا في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتنمية الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الأردنية في خدمة وتنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه بشكل خاص وفي الأردن بشكل عام عن طريق توجيه بعض استثماراتها نحو مشاريع ذات صبغة اجتماعية تساهم في توفير فرص عمل مما يساهم في الحد من البطالة وتنمي الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية.

10. **دراسة (اللولو، 2009)، بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة".**

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

ولقد توصلت الدراسة إلى: 1) إن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر كادر محاسبي كفء، ويتطلب أيضاً تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها. 2) إن الإفصاح الاجتماعي غير كافي ويكاد يكون معدوم لدى بعض الشركات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية تجاه الشركات التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب وغيرها من التسهيلات كما أوصت بضرورة تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية تجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2.6.1: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Shotter, 1994)، بعنوان:"المسؤولية الاجتماعية للشركات في جمهورية جنوب إفريقيا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحمل الشركات في جمهورية جنوب أفريقيا مسؤولياتها الاجتماعية فحددت الدراسة مجالات المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالبيئة والموظفين بالتطبيق على عينة ممثلة للشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جنوب إفريقيا.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: 1) إن الشركات عامة تركز في تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية على الاهتمام بالعاملين ثم البيئة بينما ركزت الشركات العاملة في قطاع التعدين على مسؤوليتها تجاه البيئة. 2) إن شركات التعدين يوجد لديها أنظمة إدارية مصممة خصيصاً لتحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل من أجل الوصول إلا دليل يساعد في تقييم المسؤولية الاجتماعية في جنوب أفريقيا في مختلف مجالاتها خاصة فيما يتعلق بالموظفين والبيئة.

2. دراسة (Hall and Rieck, 1998)، بعنوان:"تأثير الإجراءات الاجتماعية الايجابية للشركات على ثروة المساهمين".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الأسهم حيث رصدت الدراسة (349) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في (وول ستريت) في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1982م-1995م، وقامت برصد أسعار الأسهم لنفس الفترة.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: 1) وجود أثر إيجابي للممارسات الاجتماعية الايجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة. 2) لم يثبت وجود أي علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمها السوقية. 3) إن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية.

وقد أوصت الدراسة لشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها.

3. دراسة (Abu_Baker, 2000)، بعنوان: "تقارير الشركات الاجتماعية وتطبيق الإفصاح في الأردن: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى زيادة المعرفة حول الإقرار والإفصاح من قبل الشركات المساهمة، وكذلك عن مدى استجابة الشركات المساهمة العامة الأردنية لهذا الموضوع، وقد ارتكزت الدراسة على عينة مكونة من (143) شركة مدرجة في بورصة عمان.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي: 1) إن الشركات قد أظهرت بعض الأنواع من الإفصاح، إلا أن الشركات أبدت اهتماماً متواضعا تجاه الإفصاح الاجتماعي من حيث المساحة المخصصة للإفصاح الاجتماعي في التقارير المالية. 2) إن مواضيع الإفصاح الأكثر شيوعا تلك المتعلقة بالموارد البشرية والاتصال والعلاقات بالمجتمع والجمهور، بينما يحتاج الإفصاح عن المسؤولية البيئية إلى مزيد من الاهتمام.

بينما أوصت الدراسة الشركات لإظهار المزيد من الاهتمام للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبخاصة فيما يتعلق بالناحية البيئية.

4. دراسة (Khalid, 2000) بعنوان: "وضع نموذج محاسبة بيئية في مصر"

هدف الدراسة هو اقتراح نموذج لتطبيق المحاسبة البيئية في مصر، لقياس الأنشطة البيئية التي تؤثر بها المنشاة على المجتمع التي تعمل به ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن إعداد نماذج لتطبيق المحاسبة البيئية يعتمد علي قياس التكاليف والنفقات البيئية للمنشأة وأن توفر أنموذج للمحاسبة البيئية يساعد في إعداد نظام محاسبي شامل يتناول الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وهو ما يلبي رغبة كافة الأطراف المهتمة بأمور المنشأة وكما يساعد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارة الشركات بالعمل على تطبيق المحاسبة البيئية والتعاون مع مصممي أنظمة المعلومات المحاسبية بتزويدها بالمعلومات والمقترحات اللازمة التي من شأنها قياس الأنشطة البيئية بشكل دقيق كما أوصت بضرورة قيام الشركات بتدريب أفراد طاقمها للعمل على تطبيق المحاسبة البيئية.

5. دراسة (Rahahleh ,et.al., 2008)، بعنوان: "مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مدينة الحسن الصناعية بالأردن وتحديد مدى تطبيق الشركات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: 1) عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. 2) تقوم الشركات موضوع الدراسة بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود بحيث تقتصر مساهماتها في المجتمع في الأشكال التالية :الرعاية الاجتماعية للعمال، والموارد الطبيعية وحماية البيئة. 3) غياب التشريعات يعد أهم أسباب ضعف تطبيق محاسبة المسؤولية لاجتماعية

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: 1) أنه يجب إعادة النظر في السياسات والقوانين المعتمدة في الأردن فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية ا لاجتماعية، بحيث ترشد صراحة بوجوب اهتمام الشركات الصناعية بالأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع. 2) كما أوصت بضرورة الاهتمام الكافي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها. 3) عقد الدورات وورش العمل في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية لعمال تلك الشركات.

7.1: التعليق على الدراسات السابقة

من خلال النظر والتفحص للدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تناول موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية من ناحية نظرية ومحاولة وضع نماذج لقياس التكاليف الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها ومن جوانب أخرى مثل مدي تطبيق المحاسبة عن المسؤولية ومدى الإفصاح الاجتماعي وأثر الإفصاح على ثروة الملاك، مما يلاحظ وجود نقص في الدراسات التي تهدف لمعرفة مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإدراك المصارف لأهمية قياس التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها، كما أن معظم الدراسات التطبيقية لموضوع الدراسة قد أجريت خارج فلسطين في بيئة الأردن والبحرين وأخرى أجنبية، لذا فإن هذه الدراسة تتميز بأنها تبحث إدراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة كما أن معظم الدراسات قد أجريت على شركات المساهمة العامة، بينما هذه الدراسة قد طبقت على المصارف التجارية على وجه الخصوص لما للمصارف من أهمية في التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الإطار العام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

مقدمة:

لقد أصبـــح لزاماً على مشروعات الأعمال أن تعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته، وأصبحت منظمات الأعمال ملزمة – سواء من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الرأي العام –بالوفاء بأشكـــــال مختلفة من مسئولياتها الاجتمـــــاعية في حدود إمكانياتها، مع العمل في نفس الوقت على إعلام الأطراف المعنية بأشكال ذلـــك الأداء الاجتمـــاعي، والإفـــصاح عـــن نتائجه.(Tilt, 1994: 56-71).

ويؤكد أنه ليس هناك من سبب في عدم وجود وعي لدى إدارات أية منظمة بالمسؤولية الاجتماعية، واستبعد الأفكار غير المعقولة التي تذكر بان المنظمة يمكن أن تسعى نحو تحقيـــق الأرباح بغض النظر عن المجتمع(الحمدي، 2003: 37).

كما أن المســـــاهمة بتحقيق الرفاهيـــة الاجتمـــاعي أصـــبحت وجهـــة الاقتـــصاديات الحديثـــــــة، وهـــــذا ما طالبت به الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1985م الدول القيام بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتمـــاعي بجانب الاقتصادي، وذلك من خلال تغير سياسة الدولة الاقتصادية والتشريعية اتجـــاه الرفـــاه الاجتماعي(Ball,et.al.,2005: 461).

وحتى يمكن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية عملياً يجب على صانعي القرارات في الشركات إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ومن ثم النهوض بها وأخيراً إخلاء طرفها منها عن طريق الإفصاح المحاسبي في صورة تقارير(جهماني، 1996: 45).

لذا فإن هذا الفصل يعني بالوقوف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، ومن ثم التعرف على مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأهميتها، وأهدافها، ومن ثـــم التعرف على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وطرق قياسها.

المبحث الأول

محاسبة المسؤولية الاجتماعية الأهمية والأهداف

1.1.2: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

في محاولة لوضع تعريفاً محدداً للمسؤولية الاجتماعية، والتي ترد عادة في الأدبيات بمصطلحات مختلفة مثل:

- Corporate Social Responsibility (CSR) المسؤولية الاجتماعية للمنظمة
- Business Social Responsibility (BSR) المسؤولية الاجتماعية للأعمال
- Corporate Responsibility (CR) مسؤولية المنظمة
- Social Responsibility (SR) المسؤولية الاجتماعية

فقد أورد العديد من الكتاب والباحثين تعاريفاً عديدة للمسؤولية الاجتماعية فتعرف بأنها: مجموعة التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعملُ فيه، ومنشأُ هذه الالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه (الجميل،2005: 12)، وفي صياغة أخرى تم تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنظمة للعمل بطرق تخدم مصالحها وتخدم أصحاب المصالح المتأثرين بسلوكها بشكل عام (Schermerhorn,2001: 126)، ومن وجهة نظر "Holmes" المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها (الغالبي والعامري، 2002: 216)، ويمكن أن تعرف إجرائيا لأغراض الدراسة بأنها عبارة عن عقد أخلاقي طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة ويبرم بين الشركة (المالكون، المدراء، العاملين) والمجتمع (المستهلكون، الموردون، المجتمع المحلي، المنافسون، البيئة،الحكومة) الذي تعمل فيه بكافة عناصره، حيث يتم بموجب هذا العقد القيام بواجبات من كلا الطرفين للوصول إلى الصالح العام وتحقيق التنمية لكليهما (السحيباني، 2009: 4).

أما "Berkowitz" فقد حدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن ثلاثة جوانب أساسية لمسؤوليات المنظمة تمثلت في (الحمدي،2003: 38):

- **المسؤولية تجاه تحقيق الأرباح**

وتشير إلى أن مسؤولية المنظمة كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به العالم Friedman.

- **المسؤولية تجاه أصحاب المصالح**

نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز عليها المنظمة، ظهر ما يسمى بالمسؤولية تجاه أصحاب المصالح والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،...وغيرهم.

- **المسؤولية تجاه المجتمع**

انتشر هذا المفهوم في الأعوام الأخيرة، ويشير إلى ضرورة التزام المنظمة بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام.

2.1.2: مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

العملية الاجتماعية

تقوم المحاسبة الاجتماعية أساساً على العملية الاجتماعية والتي تماثل ما يعرف بالعملية المالية أو الصفقة التجارية في المحاسبة المالية، ويقصد بالعملية الاجتماعية أنشطة المشاريع التي لها مضمون اجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها فالعملية الاجتماعية هي النشاط الذي تقوم المحاسبة الاجتماعية بقياسه وتحديد مدى ملائمة مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية (اللولو، 2009: 35).

التكلفة الاجتماعية:

يقصد بها "التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو على أحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمشروع وسدد أو لم يسدد الأخير مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع دون أن يسدد عنها الأول تعويض، ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة، وأضرار البيئة" (الصبان، 1978: 126-129).

وتنقسم التكاليف الاجتماعية بصورة عامة إلى قسمين رئيسين هما(الشيرازي، 1990: 351):

تكاليف اجتماعية مباشرة (من وجهة نظر منظمة الأعمال): تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها منظمات الأعمال نتيجة قيامها بتنفيذ بعض الأنشطة الاجتماعية فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد على المنظمة مباشرة.

التكاليف الاجتماعية غير المباشرة (من وجهة نظر المجتمع): تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات بالموارد نتيجة ممارسة منظمة الأعمال لنشاطها الخاص، إذ يمثل تلوث المياه والهواء مثلاً تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع برمته.

صافي الدخل الاجتماعي:

يعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة (بدوي، 2000: 119)، ويمثل المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع خلال فترة ما مطروحا منها التكاليف الاجتماعية التي تتحملها منظمة الأعمال لنفس الفترة (رجب،1981: 135).

ويمكن التعبير عنها بإحدى المعادلتين (عودة، 2008: 24):

الإسهام الاجتماعي = العائد الاجتماعي – التكلفة الاجتماعية.

الدخل الاجتماعي = الربح المحاسبي – الإسهام الاجتماعي.

صافي الأصل الاجتماعي:

هي كل ما يحيط بالمشروع من موارد طبيعية تندرج ضمناً تحت صفة أنها أصبحت أصلاً اجتماعياً للمشروع، وأن الاستنفاد السلبي لها يعتبر اهتلاكاً يخفض من قيمتها، وإن معنى الاهتلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الاهتلاك المحاسبي حيث إن الاهتلاك الاجتماعي لا يمكن معه إعادة الأصل الاجتماعي من خلال تكوين مجمع اهتلاك له وإنما الضرر الحاصل يكون نهائياً، وطبعاً هذا ينطبق على غالبية الموارد الطبيعية، إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المشروع أو مخلفاته (بدوي، 2000: 119).

العدالة الاجتماعية:

تشير إلى قياس التغيرات الكلية في مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة والتي يعول على منظمة الأعمال توفير تلك المطالب لهذه الفئات ولعل من المنطق القول بان تنفيذ متطلبات العدالة الاجتماعية من قبل منظمة الأعمال أمر في غاية الصعوبة خاصة في ظل التشريعات الدولية السائدة (Ramenathan، 1970: 523).

حقوق المجتمع

تعني إجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الأطراف المستفيدة من المنشأة محل الدراسة ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريعات الدولية السائدة، ويستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمنشآت (اللولو، 2009: 36).

الأطراف المستفيدة:

ويتمثل في الاطراف المميزة داخل المجتمع والتي يفترض أن ترتبط بعلاقة اجتماعية مع المنشأة وأن هناك مسؤولية تجاه تلك المجموعات التي يتم الوفاء بها عن طريق المخرجات مثل (المستهلكين، العمال، البيئة...الخ) (الفضل وآخرون، 2002: 169).

الإفصاح الاجتماعي:

إن قيام المجتمع بإعطاء الحرية لمنظمات الأعمال بالتصرف فيما يمتلك من موارده المحدودة يملي على هذه المنظمات أن تفصح عن أدائها الاجتماعي وعليه فان الإفصاح يشير هنا إلى قيام منظمات الإعمال بتقديم بيانات دورية إلى المجتمع تبين من خلالها نتائج أدائها الاجتماعي ومدى كفاءتها وفاعليتها في استغلال موارد المجتمع.(Mueller, 1970: 227).

3.1.2: نشأة المحاسبة الاجتماعية وتطورها

لقد شكل ظهور الشركات المساهمة على مختلف أشكالها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه الشركات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال لا بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصل تلك الشركات إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، في الوقت ذاته أدى سوء استخدام تلك الموارد من قبل تلك الشركات إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان معا من أبرزها التلوث البيئي ونفاز المصادر الطبيعية وبالتالي الإضرار بالمجتمع(Sharp, et.al., 1994: 120-121).

هنا كان لا بد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الأحداث والتقرير عنها، ويحقق النفع لكافة أطراف المجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال جراء الآثار الاجتماعية والبيئية التي تلحق بالمجتمع نتيجة أداء تلك المنظمات لأنشطتها، في ظل عدم توفر نظم معلومات محاسبية تصمم لخدمة هذا الإطار (Bookholdt, 1996: 4).

وتعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور نتيجة للازدياد المطرد في حجم وقدرات المنشآت الاقتصادية وبصفة خاصة الشركات المساهمة، فالشركات الاقتصادية المعاصرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواء من وجهة الاقتصاد الوطني أو في مجموعة أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تتبع اقتصاديات تلك المنشآت.

قدمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة تعاريف لمهنة المحاسبة تدرجت في تطورها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلاً من حقول المعرفة، مروراً باعتبار المحاسبة نظام للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار، وصولاً إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت المحاسبة مسئولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي لذلك يمكن تقسيم التطور المحاسبي إلى المراحل الأربعة الأساسية التالية (الشيرازي، 1990: 15):

1. المرحلة الأولى: مرحلة تكوين وتطوير الجانب الفني للمحاسبة.
2. المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنياً وأكاديمياً.
3. المرحلة الثالثة: مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
4. المرحلة الرابعة: مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

وسوف نتناول فيما يلي فقط المرحلة الرابعة بشكل موجز:

المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة المحاسبة عن "المسؤولية الاجتماعية" والتي تعتبر بدورها مرحلة مهمة من مراحل التطور المحاسبي حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها على البيئة الداخلية و الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية الإشرافية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي حيث تدعو هذه الجهات المختلفة إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية حيث إن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات سيؤدي إلى المساواة بين المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية.

مما تقدم نجد أنه عندما يكون للمحاسبة دور اجتماعي فلا بد أن يوجد ضمن أهدافها أهداف اجتماعية، لذلك فإن تحديد الأهداف المحاسبية يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

1. من هم مستخدمي البيانات المحاسبية؟
2. ما هي طبيعة احتياجات مستخدمة المعلومات المحاسبية؟
3. كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات بطريقة تؤثر على سلوكهم في الاتجاه المرغوب فيه؟
4. كيف يمكن حسم الخلاف والتعارض فيما يتعلق بهذه الاحتياجات المتنوعة؟

وقبل الإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه، يجب الأخذ بعين الاعتبار نظم العادات والتقاليد السائدة في الزمان والمكان، ووفقاً لوجهة النظر الاجتماعية التي تقول بأن التقارير يجب أن

تنتهج منهجاً شمولياً بحيث تغطي كافة فئات المجتمع ويجب على المحاسب أن يراعي النفع العام عند إعداد التقارير.

4.1.2: مفاهيم واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المحاسبة الاجتماعية ظاهرة حديثة نسبياً تبلورت صورتها بعد أن اتجهت الاقتصاديات الحديثة نحو المساعدة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وبسبب الدور المحوري الذي تلعبه المحاسبة في المنظمات الاقتصادية أصبحت المحاسبة بشكل أو بآخر عامل أساسي في السعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي لكامل فئات المجتمع بينما كانت مسؤوليتها في السابق تقتصر على تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك المشروع، ولكن رغم التطور الذي مثلته المحاسبة الاجتماعية في مجال المحاسبة إلا أن الإطار المفاهيمي لهذه المحاسبة لا يزال يعاني من غموض، وقد جرت عدة محاولات لوضع تعريف لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فلقد عرفها "يد لينويز" على أنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشاة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيس لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال" (مطر والسويطي، 2008: 416)، بينما عرفها (Ramanathan) بأنها "عملية اختيار تقوم بها المنظمة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وتوصيل هذه المعلومات إلى المجموعات ذات العلاقة سواء بداخل المنظمة أو خارجها"(الفضل وآخرون، 2002: 164). أما(Gray and Perks) فانهما يعرفان محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها " عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات منظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة " (Mueller,et.al., 1984: 272). أما مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل(WBSCD, 1999)، وقد عرفها البنك الدولي بأنها الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية (World Bank,2005)، ويعتبر تعريف (الصبان،1987 : 104) من أكثر التعاريف شمولاً حيث عرفها على أنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات" حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة

الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع (جربوع، 2007: 246).

بينما يُعرف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات والأنشطة ذات العلاقة بجوانب المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها (يحيى وأخرون، 2002: 197).

5.1.2: مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية وهنا يمكن القول بأنه يمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعملية الاجتماعية وهي كالتالي(Abu-baker, et.al., 1998: 415)

1. أطراف مستفيدة من داخل المجتمع: تتميز العملية الاجتماعية بما لها من آثار خارجية على المجتمع، ومن ثم فمن الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع التي تتم من خلال عمليات تبادل السوق أم لا ومن أمثلة هذه الأطراف المستهلكين والعاملين.
2. تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: تنقسم طبيعة تأثر العمليات الاجتماعية إلى تأثير نابع من التقدم التكنولوجي، وتأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية للمشروع، وتمثل العمليات والأنشطة التي يتخذها المشروع لتحقيق الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة أو جودة الخدمة المنتجة أمثلة للتأثير المرتبط بالتقدم التكنولوجي على المستهلكين، ومن ناحية أخرى نجد أن الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، والاستجابة لاحتياجات المستهلك تمثل أنواعًا من التأثيرات ذات الطابع الإداري على المستهلكين.
3. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لاختبارات السوق.

6.1.2: مداخل المحاسبة الاجتماعية

المدخل الأول:

ويعرف بمدخل الملاك أو المساهمين ويجد جذوره في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تعتبر أن للمنشأة هدفاً وحيداً هو هدف تعظيم الربح بالنسبة للملاك والمساهمين وهذا المفهوم يقرر أن محاولة الوحدة الاقتصادية الوصول إلى تعظيم الربح في ظل الإطار الأخلاقي

و القانوني القائم سوف يؤدي إلى تحقيق مصالح المجتمع ككل، وقد تبنى ميلتون فريدمان ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية حيث رأى أن منظمات الأعمال يجب أن تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحا كبيرة وتسدد نتيجة لذلك ضرائب أكثر وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة. رفاهية المجتمع (الشيرازي، 1990: 346).

المدخل الثاني:

ينظر هذا المدخل للمحاسبة الاجتماعية نظرة أوسع وأكثر شمولاً كإطار فكري شامل للمحاسبة بشكل عام، ولمدى اشمل من كونها فرع من فروع المحاسبة المالية (مطر والسويطي، 2008: 421).

ويسمى المدخل الثاني بمدخل أصحاب المصالح تمييزًا له عن المدخل الأول الذي يسمى بمدخل أصحاب الملاك وقد تم تطوير هذا المدخل في السبعينيات، حيث يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح (حنان، 2003: 253)، ووفقاً لهذه الرؤية يتوجب على الإدارة اتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع بعامة فالإدارة تبعاً لهذا المدخل تتحمل نوعين من المسؤولية خاصة تتمثل بتحقيق أهداف الملاك واجتماعية تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي (الشيرازي، 1990: 346).

المدخل الثالث:

اعتبار المحاسبة الاجتماعية فرعا متميزاً له خصوصيته داخل الإطار العام للمحاسبة، كما هو الحال لباقي فروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف ومحاسبة الموارد البشرية(مطر والسويطي، 2008: 421).

هذا المدخل ينظر إلى المنشأة على أنها نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر منه وبالتالي يجب على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو، أي أن المصلحة الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه للمجتمع. طبقاً لهذا المدخل ينظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها و بالتالي بدلاً من تعظيم الربح بصفة عامة على الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى مرضي يتماشى مع تحقيق مدى معين من الأهداف الاجتماعية ويتم ذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمشروع، مثلاً

مطالبة العاملين بأجور أعلى، تحسين خطط التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين (الشيرازي، 1990: 347).

7.1.2: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

كانت النظرة التقليدية ترى أن للوحدة مسؤولية وحيده تتمثل باستغلال الموارد الاقتصادية بهدف زيادة الأرباح وتقديم السلع والخدمات، إلا أن التغيرات الاقتصادية والبيئية بعد الحرب العالمية الثانية والأضرار التي لحقت بالبيئة دفعت إلى توجيه الاهتمام المتزايد بأن تكون للوحدة مسؤوليات جديدة مضافة إلى مسؤولياتها الاقتصادية والتي على المحاسبين التعرف عليها وتسمى بالمسؤوليات غير الاقتصادية أو المسؤوليات الاجتماعية والبيئية ليتمكنوا من المحاسبة عليها لأنها تهدف إلى التعرف على مساهمة الوحدة فيها وبالتالي في تحقيق الرفاهية (السنيري، 1989: 14).

ولقد ظهرت عدة محاولات تهدف إلى تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية التي ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمام المحاسبة وقد وجدت اتجاهات متباينة في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة (جربوع، 2007: 247-248). لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (National Association of Accountants),(N.A.A) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- تفاعل المنظمات مع المجتمع.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ستة مجالات للأداء الاجتماعي هي كالتالي:

1) البيئة. **2)** الموارد غير المتجددة. **3)** الموارد البشرية.
4) الموردين. 5) العملاء. 6) المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (.A.A.A) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح، فقد أصدر تقريرًا بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:

1) الرقابة على البيئة.

2) توظيف الأقليات.
3) العاملون.
4) تحسين المنتج.
5) خدمة المجتمع.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد إجماع على أبعاد أو مجالات محددة ممكن أن تكون نموذجاً فريداً لقياسها وتحليلها إنما يمكن الاعتماد على الأبعاد المناسبة للفكرة التي يراد مناقشتها والإطار الذي يراد تحليله، لذا فإنه تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأبعاد التالية:

1. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه الموظفين.
2. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه البيئة.
3. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه العملاء.
4. متغيرات الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع.

1.7.1.2: الأداء الاجتماعي تجاه العاملين:

يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في الشركة استثماراً حقيقياً تجني ثماره في الأجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسئولية الاجتماعية، تلتزم الشركة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وذلك من خلال:

- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.
- المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على المعاش.
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.
- وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها.
- إقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم ماديا في الحصول على سكن مناسب.
- المساعدة ماديا في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج.
- إقامة مصايف للعامين أو مساعدتهم ماديا في القيام برحلات ترفيهية ورياضية.
- توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

تهدف هذه الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين إلى توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الشركة وإدارتها، مما سيترتب عليه

تحقيق منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مناسبة للشركة في الحاضر والمستقبل، وهذا يجعلها أيضا تعمل على خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع (عيسى، http://iefpedia.com/arab).

2.7.1.2: الأداء الاجتماعي تجاه البيئة والموارد الطبيعية

ويعد هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة (جربوع، 2007: 248).

كما أصبح التخطيط للتنمية مع اخذ الاعتبارات البيئية في سلم أولويات منظمات الأعمال لوجود ربط طبيعي وحيوي بين التنمية والبيئة حيث لا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر، وهذا التوجه ينعكس بدوره على التنمية والاستثمار طويل الأجل، وبما يكفل استمرار الاستفادة من الموارد الطبيعية (الحمدي، 2003: 86).

ونظراً للأهمية التي يتمتع بها هذا الجانب أنشأت في فلسطين ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة شؤون البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة للقيام برسالة صيانة البيئة وحمايتها ووقايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والتصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة وكذلك تم استصدار قانون بشأن البيئة، وذلك بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 1999/7/6 قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة1999.

ويرى(الشيرازي، 1990: 351-352) أن التكاليف البيئية التي ترتبط بنشاط الشركة تنقسم إلى قسمين:

- تكاليف تتحملها الشركة نتيجة قيامها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للشركة بموجب قواعد وقوانين بيئية أو تلك التي تتحملها بصورة اختيارية لغرض حماية البيئة.
- تكاليف اجتماعية غير مباشرة تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تقع على المجتمع نتيجة لممارسة الشركة لأنشطتها الضارة.

ويتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وتتضمن الأنشطة التالية (بدوي وعثمان، 1992:379-380):

1) **أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية:**

- الاقتصاد في استخدام المواد الخام.
- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة.
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

2) **أنشطة خاصة بالمساهمات البيئية:**

3) **تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و إحداث الضوضاء.**

- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات.
- التخلص من المخلفات تكفل تخفيض التلوث.

3.7.1.2: الأداء الاجتماعي تجاه العملاء

يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك والعملاء على المنتج أو الخدمة وتتضمن الأنشطة التالية (اللولو، 2009: 37):

1) **أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات:**

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

2) **أنشطة خاصة بتحقيق رضاء المستهلكين:**

- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكون بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه.

توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

4.7.1.2: الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع المحلي

والبعض سمي هذا المجال بمجال المساهمات العامة وهو يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ومن هذه الأنشطة ما يلي:(بدوي وعثمان،2000: 379-380).

1) **أنشطة عامة:**

- تدعيم المؤسسات العلمية.
- تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.

- تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

2) **أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل:**

- المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.
- توفير وسائل نقل العاملين.

3) **أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:**

- تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

4) **أنشطة خاصة بالإسكان:**

- المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
- إنشاء مساكن للعاملين.

5) **أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:**

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً.
- المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

هذا وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء الاجتماعي الشامل للمنظمة الاقتصادية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل منظمة سوف تقوم بكل هذه الأنشطة، إلا أن اختيار المنظمة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها، لا يعتبر قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية، فما لا تقوم به منظمة معينة من هذه الأنشطة قد تقوم به منظمة أخرى.

8.1.2: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن القول بأن أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل بالآتي (جربوع، 2007:246-247) و(يحيى وآخرون، 2002: 197):

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية حيث لا يمكن استخدام الأرباح كمقياس لأداء المشروع ما لم يؤخذ بعين الاعتبار عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لا تشتمل عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية فقط، وإنما أيضًا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.

2. المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجيه المنشأة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد، ومراكز الأفراد، وقطاعات المجتمع، تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية ثانية.
3. تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتمشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضًا بوظيفة القياس المحاسبي.
4. توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، لكل أطراف المجتمع. يقصد بالبيانات بالملائمة التي تتعلق باتخاذ القرار فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي وتوزيع الموارد الطبيعية.
5. توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض.
6. مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات تؤشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.
7. مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

9.1.2: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

ترجع أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للأسباب التالية:

1. **تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية**

كانت مسؤولية المنشآت تتمثل في تعظيم الربح والذي كان يعتبر المبرر الأساسي لوجود المنشآت الاقتصادية إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخول وتلوث البيئة نتيجة الأنشطة التي تمارسها المنشآت غيرت من المبرر الأساسي لوجود المنشآت الاقتصادية "تعظيم الربح" الذي لم يعد يعتبر العامل الوحيد في تقييم الأداء (مرعي والصبان، 1990: 384)، بل أصبح المحاسب معني بتحديد مدى التزام المشروع بمسؤولياته الاجتماعية فضلاً عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي يتكبدها أو يقدمها المشروع وبالتالي تحديد صافي المساهمة الاجتماعية للمشروع. الأمر الذي انعكس

على مسؤوليات الإدارة في صورتها تحملها لنوعين من المسؤولية، الأولى تتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك المشروع أما الثانية فتتمثل في تحقيق الرفاه الاجتماعي(السعد، 2007: 86-87).

2. **نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي وهو ما ظهر من خلال الآتي** (مرعي والصبان، 1990: 388):

1) ظهور اقتراحات من قبل مجموعة العمل لدراسة أهداف القوائم المالية والتابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين، تتطلب أن تتضمن القوائم المالية للمشروعات الإفصاح عن تلك الأنشطة التي لها تأثير اجتماعي ملموس.
2) تكوين عدد من اللجان التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكيين لدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية، لمعاونة المشروعات الاقتصادية في هذا المجال.
3) مطالبة لجنة بورصات الأوراق المالية الأمريكية الشركات بضرورة الإفصاح عن سياسة الشركة في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منها.
4) مطالبة مجمع المحاسبين القانونيين بانكلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، ولقد أوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي بيانات القوائم المالية المنشورة ومن ثم يجب الإفصاح عن البيانات الملائمة لمقابلة أهداف المجتمع.
5) تخصيص مجمع المحاسبة الأمريكي إحدى اللجان التابعة له تحت اسم "المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعي".

3. **تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية**

تتمثل مخرجات أي نظام محاسبي في مجموعة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي سوف تتحول بدورها إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتركز المحاسبة التقليدية على حصر التكاليف الخاصة بالمشروع واعتبارها التكلفة الحقيقية للنشاط بغض النظر عما إذا كان هذا النشاط له تأثير على البيئة أو المجتمع، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة سواء كان ذلك في صورة تلوث للهواء أو المياه أو إحداث ضوضاء وهذا التأثير الضار على البيئة ما هو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقية للنشاط المعين ويرجع تجاهل

الأخذ في الاعتبار للتكاليف الاجتماعية عند تحديد التكلفة الحقيقية لأنشطة المشروع المختلفة يرجع للعديد من الأسباب أهمها كالتالي (الصبان، 1978: 108):

1) أي مشروع اقتصادي يهدف إلى تعظيم الربح مما يعني تدنيه التكاليف بفرض بقاء العناصر الأخرى على حالها، ومن هذا يتضح أن من مصلحة المشروع أن يحصر التكاليف الخاصة لمزاولة النشاط المعين، دون الأخذ في الاعتبار لأية تكاليف اجتماعية تزيد من التكلفة الكلية للمنتجات.
2) إن استخدام معيار الربحية كأساس لتقييم الأداء، سوف تظهر المشروعات التي لا تأخذ التكاليف الاجتماعية في الحسبان أكثر كفاءة من المشروعات التي تأخذ هذه التكاليف في الحسبان، ولا شك أن ذلك سوف يؤدي إلى تمتع المشروعات الأولى بمزايا تمويلية عن طريق جذب مدخرات المستثمرين إليها لارتفاع معدل الربحية بها.

4. **التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات**

حيث كان من نتيجة ذلك أن ارتفعت التكاليف الكلية (خاصة واجتماعية) للمشروعات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ومن ثم انخفضت أرباح تلك المشروعات وما ترتب على ذلك من إظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمشروعات الأخرى التي لا تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية.لذا يتطلب الأمر عند دراسة الأداء الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المشروع من جهة والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة ثانية (مرعي والصبان، 1990: 399).

10.1.2: مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن التحدي الذي يواجه مصمموا التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المنشأة الذي يؤدي إلى مشكلات كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

ويرى (الحيالي) أن السبب الرئيس في صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية تكمن في طبيعة هذه الأنشطة أولاً، وبالنطاق الذي تحدث فيه ثانياً، إذ أن بعضه ليس له قيمة مالية، مما يدفع المحاسب إلى تجاهلها أحياناً، أو الاكتفاء بالإفصاح الوصفي عنها (الحيالي، 2004: 100).

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية، فإن هناك مشكلات أُخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من جهة ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة ثانية (الساقي ونور، 2000: 199).

وتتمثل أهم مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في التالي:

1.10.1.2: مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية

تعبر المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة إلى أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة فالاقتصاديون يعتبرون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي (مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، والضجيج...الخ)، أي أن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمشروع (سلامة، 1999: 18).

أما من وجهة النظر المحاسبية تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسئولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسًا في القياس.

مما سبق يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل أحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح، بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معًا لتلافي القصور في كل منهما (جربوع، 2007: 249).

2.10.1.2: مشكلة قياس العوائد الاجتماعية

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج التنظيم كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج التنظيم، فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها، وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية (جربوع، 2007: 250):

1) معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقدًا، فمثلاً كيف يمكن قياس منفعة الحد من التلوث الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة.
2) حتى ولو تحقق للمنظمة قبول المجتمع للمنظمة اجتماعيًا، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية،

مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن.

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في قياس المنافع الاجتماعية إلا أن الاقتصار على التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية يؤدي إلى عدم صحة قياس نتيجة الأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، وبالتالي تنعكس هذه النتيجة على محصلة الأداء الاجتماعي للمنظمة التي يتم الحصول عليها نتيجة المقابلة بين التكاليف والأعباء الاجتماعية وبين المنافع والمزايا الاجتماعية (بدوي وعثمان، 2000: 456).

3.10.1.2: مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية شركة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للشركة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تنبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الاتفاق وبالتالي في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وإبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسئولية بشكل دقيق، وهذا مما ينعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً (الساقي ونور: 2000)، وعليه فإن الحاجة تكون ماسة لإيجاد معايير اجتماعية ملائمة للقياس في المحاسبة الاجتماعية.

وقد وضع (سلامة،1999: 36-38) عدة معايير اجتماعية لهذا الفرع المحاسبي هي:

1) **معيار الصلاحية:** بمعنى أن تكون البيانات المحاسبية الاجتماعية وثيقة الصلة والارتباط بالهدف وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة.
2) **معيار الخلو من التحيز:** أي الاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو العوائد الاجتماعية.
3) **معيار السببية:** أي أن تشتمل القوائم الاجتماعية الختامية على تفسير واضح لكل نتيجة في القياس المحاسبية الاجتماعي.
4) **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** تزداد أهمية هذا المعيار نظراً لما يتحقق من الموضوعية والقابلية للمقارنة والتحقق.

5) **معيار العائد الاجتماعي:** يمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية.

6) **معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعيـــة لكـــل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني

قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

برزت أهمية القياس المحاسبي كأحد أهم المواضيع المعاصرة ضمن المحاسبة الاجتماعية التي تعني بعملية قياس الأداء الاجتماعي لمنظمة الأعمال، وبالرغم من أهمية عملية قياس الأداء الاجتماعي إلا أنها لازالت تعاني من بعض المشاكل والصعوبات التي تحول دون تطورها، تكمن هذه الصعوبات في طبيعة الأنشطة الخاضعة للقياس لكونها غير محددة المعالم ولم يتم الاتفاق على ماهيتها بسبب وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من تلك المنظمات وبين ما ترى تلك المنظمات مسؤوليتها تجاه المجتمع، وصعوبة التعبير بوحدات القياس النقدي عن العوائد الاجتماعية كمردود للأداء الاجتماعي (العاني، 2005: 8).

1.2.2: مفهوم القياس

لقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية(LASC) في عرضها لإطار عملية إعدادا القوائم المالية القياس بأنه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يُعترف بها في القوائم المالية وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس" (القاضي وحمدان، 2008: 142).

وعرفها (Campell) بأنها "مقابلة الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة" (مطر والسويطي، 2008: 128).

بينما عرفها (مطر والسويطي،2008: 131) بأنها "هي عملية مقابلة يتم من خلالها مقابلة خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، بشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي"

أما أكثر التعاريف تحديدًا لعملية القياس المحاسبية ذلك الصادر في تقرير لمجمع المحاسبين الأمريكيين(AAA) عرف فيه عملية القياس بأنها "يتمثل القياس المحاسبي في مقابلة الأعداد بأحداث المشروع الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة "(عطية وآخرون، 2005: 37).

لما كان الغرض من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المساعدة في تقييم مدى تنفيذ المشروع لالتزاماته الاجتماعية، فإن الأمر تطلب إجراء القياس المحاسبي لهذه الصفقات (سلامه، 1999: 21).

1.1.2.2: قياس العائد الاجتماعي

ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية:

- معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة ،والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من تلوث الهواء الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة.
- حتى ولو تحققت للمنظمة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمنظمة اجتماعيا فأن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع ،حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن (جربوع، 2007: 250).

2.1.2.2: قياس التكاليف الاجتماعية

ترجع المشكلة في قياس التكاليف الاجتماعية إلى اختلاف وجهتي النظر المحاسبة والاقتصادية لمفهوم التكاليف الاجتماعية في قياس هذا النوع من التكاليف (جربوع، 2007: 249):

- **وجهة النظر المحاسبية**

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة اضطلاعها بمسئولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يطالبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف .نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسًا في القياس.

- **وجهة النظر الاقتصادية**

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يضحي بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، ونجد أن هذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسًا في القياس.

مما سبق يتضح أن لكل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل أحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس

صحيح، بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معًا لتلافي القصور في كل منهما (الفضل وآخرون، 2002: 180-181).

وعند ربط القياس بطبيعة الأهداف المحاسبية التي تطورت بشمولها الأهداف الاجتماعية مما أدى إلى التباين في طبيعة البيانات المحاسبية المطلوبة والشاملة للتأثيرات الاجتماعية والبيئية، فتطلب الأمر استخدام أساليب قياس مختلفة تتعدى أسلوب القياس النقدي في المحاسبة المالية، وأساليب القياس الكمية في المحاسبة الإدارية ليشمل أساليب قياس متعددة دون الاعتماد على أسلوب معين أو قياس واحد مما يساعد على توفير معلومات تعكس تعدد أبعاد خصائص الأشياء والظواهر والتأثيرات محل القياس فكما أن المعلومات المختلفة تلاءم أغراض مختلفة فان المقاييس المختلفة تخدم أغراضًا مختلفة (السنيري، 1989: 24).

لذلك فإن الأخذ بالمفهوم الواسع للتكاليف الاجتماعية سيعالج مشكلة القصور في أساس القياس، إلا أنه سيخلق مشكلة جديدة تتمثل في كيفية خضوع الأضرار التي يلحقها المشروع بالمجتمع للقياس الكمي، ومدى إمكانية ترجمة هذا القياس إلى قيم نقدية تمثل التكاليف الاجتماعية.

ولغرض معالجة المشكلة الجديدة التجأ الفكر المحاسبي إلى طرق القياس غير المباشر، فهي تساعد على الوصول إلى رقم تكلفة يمكن وصفه في ظروف القياس الحالية بديلا للتكلفة الاجتماعية فيمكن اتخاذ تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية كبديل عن قياس قيمة هذه الأضرار بطريقة مباشرة طالما أن القياس المباشر غير ممكن عملياً (Spence, 2007: 21).

2.2.2: أساليب القياس:

من الواضح أن هناك صعوبات في تحديد قيمة نقدية للأضرار التي تصيب المجتمع أي تحديد التكاليف الاجتماعية الناتجة عن ممارسة المشروع لنشاطه ومن النادر أن تتطابق التكاليف الاجتماعية التي ينفقها المشروع بالفعل مع التكلفة الاجتماعية ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي إلا أن أهم الأساليب المقترحة لقياس التكاليف الاجتماعية هما الأسلوبان التاليان:

1.2.2.2: الأسلوب الأول (تكاليف المنع)

ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب منع حدوث الأضرار الاجتماعية حيث إن التكلفة الاجتماعية هي قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بأنشطته الاقتصادية وقد يكون من الصعب تحديد قيمة هذه الأضرار لذلك يجب اللجوء إلى أسلوب بديل لتحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة وهذا الأسلوب هو حساب تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية

(تكاليف المنع) ففي مجال التلوث البيئي على سبيل المثال تكون التكاليف الاجتماعية معادلة تقريباً لتكاليف منع التلوث، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أنه كلما قامت الشركة بالإنفاق للحد من التلوث كلما انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع، وفي هذه الحالة تعد تكاليف المنع أقرب للتكاليف الاجتماعية المترتبة على الأنشطة الاقتصادية للمشروع ومع ذلك فإن الافتراض بوجود علاقة عكسية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحاً في جميع الحالات حيث أن إنفاق مبلغ ضئيل نسبياً قد يمنع أضرار اجتماعية ذات قيمة كبيرة نسبياً وكذلك فإن التكاليف التي ينفقها المشروع لمنع حدوث الأضرار الاجتماعية لا تكون عادة مساوية قيمة هذه الأضرار ومع ذلك فإن تكلفة المنع تمثل أفضل رقم تقريبي لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع.

2.2.2.2: الأسلوب الثاني: تكاليف التصحيح

ويعتمد هذا الأسلوب على تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح) وتمثل تكاليف التصحيح تكاليف أخرى تقريبية بديلة للتكاليف الاجتماعية، والتي تشمل المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع (القاضي، 1999: 136-137).

لذا لا بد أن يكون هناك دوراً أساسياً وبارزاً للمحاسبين في إعداد وتوصيل البيانات المحاسبية الاجتماعية للجمهور، الأمر الذي يتطلب إيجاد أسلوب للقياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يناسب طبيعة أنواع هذه الأنشطة، فالأداء الاجتماعي للوحدات يحتاج إلى قياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة لتحقيق الأهداف الآتية (سلامه، 1999: 16-20):

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الدورية للوحدة التي تنتج من مقابله التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
2. توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم مستحدثة لهذا الغرض.
3. إمكانية تقويم الأداء الشامل لدور الوحدة في الرفاهية الاجتماعية وأن ترجمة هذه الأهداف يكون من خلال أسلوب يحدد المراحل التي يسلكها النظام المحاسبي لهذا الغرض.

ولما كانت العمليات الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية تتصف بتعدد جوانبها وتباين أبعاد تأثيراتها، لذلك فإن مدخل القياس الملائم لهذه العمليات يجب أن يقدم دلالة تتجاوز الدلالة التي تقدمها المقاييس الكمية، حيث أن كثير من العمليات الاجتماعية لا يمكن قياسها كمياً لذا فإن نطاق مدخل القياس المتعدد الأبعاد "المدخل المتبع في قياس العمليات الاجتماعية" يتسع ليشمل أسلوب القياس الكمي بأنظمته المختلفة إلى جانب اسلوب القياس الوصفي وهو من أكثر المداخل ملائمة لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي (بدوي، 2000: 143-155).

3.2.2: قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية:

1.3.2.2: قياس عمليات مجال المساهمات البيئية

ينطوي مجال المساهمات البيئية على مجموعة من العمليات التي تؤثر على نوعية البيئة الطبيعية، والتي تتمثل بتجنب مسببات تلوث الهواء وإحداث الضوضاء، التخلص من المخلفات بطريقة تقلل من تلوث المياه والتربة والمساهمة في تحسين المظهر الجمالي للبيئة.

ونتيجةً لتعدد خصائص تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات البيئية، فإنه يصعب قياسها مباشرة بمقياس كمي عام موحد ينسحب عليها جميعها لذا فإن مدخل القياس متعدد الأبعاد الذي سبق التأكيد على أنه أكثر المداخل ملائمة لقياس العمليات ذات المضمون الاجتماعي، حيث سيتم دراسة كيفية القياس النقدي والقياس غير النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية التي تؤثر على نوعية البيئة.

ولإجراء قياس تكاليف التلوث ومعالجتها في البيانات المحاسبية، على المحاسب التمييز بين نوعين من التكاليف هما (العيسى، 2006: 346):

1. تكاليف الحد من التلوث: ويندرج تحت هذا البند التكاليف الرأسمالية التي تنفق من أجل الحصول على الأجهزة والمعدات التي تستخدم للحد من التلوث الذي تسببه الآلات المستخدمة في الإنتاج.

   وبما أن معدات الحد من التلوث تمتاز بذات الخصائص التي تمتاز بها الآلات، إلا أنهما مختلفان من حيث الغايات، حيث تستخدم معدات الحد من التلوث لتقليل أضرار البيئة التي تسببها الآلات المستخدمة في الإنتاج، لذلك يلزم الفصل بين هذه التكاليف ، ومعالجتهما بشكل مستقل من حيث القياس والمعالجة المحاسبية.
2. تكاليف إزالة التلوث: وهي التكاليف التي تحدث لإزالة التلوث الذي تحدثه الأنشطة الصناعية الجارية أثناء عمليات الإنتاج، كالتكاليف التي تنفق على التعقيم وإزالة نفايات الإنتاج ومعالجتها لاحقاً، وهذه التكاليف والتي تشكل عبئاً على دخل الفترة التي أنفقت فيها،

على خلاف النوع الأول من التكاليف التي يجري تخصيصها علـــى الفتـــرات المحاســـبية المختلفة، نظراً للاستفادة من خدماتها لأكثر من فترة محاسبية.

1.1.3.2.2: القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية

غالباً ما يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث يفترض أن الالتزام بها يحقق الحد الأدنى من سلامة البيئة، لذا فإن العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات البيئية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية للمشروع، وعند قياس قيمة مساهمات المشروع في هذا المجال ينبغي التفرقة بين ما يلي:

- **المساهمات الموجبة:** التي ترتبط بتحقيق المشروع للمستويات القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) وقيامه بتحقيق مستويات أفضل (مساهمة اختيارية).
- **المساهمات السالبة:** التي تنشأ في الحالات الأتية:

1. عدم قيام المشروع بأي عمليات رقابة على التلوث.
2. قيام المشروع بعمليات الرقابة على التلوث بصورة جزئية.
3. وجود المشروع بمنطقة تجمع صناعي، حيث العديد من المشروعات الأمر الذي يؤدي إلى تراكم مسببات التلوث بكميات تفوق المستويات القياسية.

والمشكلة الأساسية هنا تكمن في إمكانية قياس قيمة أضرار التلوث بالإضافة مشكلة تحديد كل مشروع من قيمة الأضرار تنسحب المشكلة على كل من تلوث الهواء وتلوث المياه والتربة.

2.1.3.2.2: القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية.

يتطلب القياس النقدي للتأثيرات الاجتماعية لمجال المساهمات البيئية توافر إمكانات مادية قد لا تتوافر للوحدات الاقتصادية التي ترغب في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، لذلك فإن فرصة الاعتماد على القياس غير النقدي في التطبيق قد تكون أكبر، وقد يتخذ القياس غير النقدي شكل قياس كمي، كتحديد مدى التزام المشروع بالنسب القانونية للمخلفات التـــي تـــصدر عـــن أنشطته، وقد يأخذ هذا القياس شكل غير كمي، كأن يتم الإفصاح عن مدى خطـــورة الأمـــراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المشروع (بدوي، 2000: 161-188).

2.3.2.2: قياس عمليات مجال المساهمات تجاه المجتمع

1.2.3.2.2: القياس النقدي لتأثيرات مجال المساهمات تجاه المجتمع

ولقياس تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات العامة يجب التمييز بين نوعين من هذه العمليات:

العمليات المباشرة:

وهي تتعلق بمساهمات المشروع في حل المشكلات الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامه بعمليات اجتماعية معينة، غالباً ما يقع تأثير هذه العمليات على الفئات الاجتماعية التي ترتبط مباشرة بالمشروع، كالعاملين، أو ترتبط بها بصورة غير مباشرة كسكان المنطقة الموجود فيها المشروع، مثال ذلك توظيف عمالة زائدة، توظيف المعوقين...إلخ وهي إما أن تكون مساهمات إجبارية أو اختيارية ويمكن تقدير قيمتها ففي حالة توظيف العمالة الزائدة تتحدد قيمتها بقيمة الأجور المدفوعة لهذه العمالة.

العمليات غير المباشرة

تعتبر العمليات غير المباشرة ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية الاختيارية، وتأثيرات هذه العمليات غالباً ما تتصف بالعمومية لدرجة يصعب معها على المشروع تقدير نصيبه منها، لذا فالأساس المستخدم في تقدير قيمة هذه المساهمات، هو قيمة التضحيات التي يتحمل المشروع بأعبائها للقيام بهذه العمليات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى القياس الكمي للمساهمات العامة فإنه يتم الالتجاء إلى القياس الوصفي، وخصوصاً من أجل توصيف الأهداف الاجتماعية التي تقع خلف المساهمات العامة التي يقوم بها المشروع.

2.2.3.2.2: القياس غير النقدي لتأثيرات مجال المساهمات تجاه المجتمع

إن قياس التأثيرات العمليات الاجتماعية لمجال المساهمات تجاه المجتمع، في صورة كمية غير نقدية يمكن أن يوفر معلومات تضفي دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحاً، ومن أمثلة هذه المعلومات: عدد العاملين الذين يزيدون عن حاجة المشروع، نسبة المعوقين إلى إجمالي العاملين، عدد الأفراد من خارج المشروع الذين تم تدريبهم...الخ (الأميرة وبدوي، 1992: 397-402).

3.3.2.2: قياس عمليات مجال الموارد البشرية

عادة ما تنظم كل دولة الشؤون المرتبطة بالحفاظ على مواردها البشرية لذا يمكن القول أن العمليات التي يقوم بها المشروع في مجال الموارد البشرية غالبًا ما تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية الإجبارية.

1.3.3.2.2: القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية

يعد مجال الموارد البشرية مجالاً داخليًا في غالبية الأحيان، حيث توجه عملياته لتلبية متطلبات العاملين في المشروع، لذلك فإن تأثيراتها تكون مباشرة على هؤلاء العاملين، وعلى سبيل المثال

إعداد وتنفيذ برامج تدريب العاملين: يؤدي تدريب العاملين إلى زيادة مهاراتهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل المتوقع أن يحصلوا عليه في عملهم. ولقياس المساهمة الاجتماعية فيما يختص ببرامج تدريب العاملين، يمكن الاعتماد على تكلفة هذه البرامج كأساس لتقدير مساهمة المشروع في هذا المجال، لكن غالباً ما تقل قيمة هذه البرامج عن قيمة ما يعود على العاملين من منافع نتيجة التدريب، لذا فإن المنافع التي يحصل عليها العاملون الذين خضعوا لبرامج التدريب والمتمثلة في مكاسب مادية إضافية يعتبر أساساً صالحاً لقياس المساهمات الاجتماعية فيما يختص ببرامج التدريب(مطر والسويطي،2008: 442).

2.3.3.2.2: القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية

وهي لا تعتمد على القياس النقد ي بشكل كلي، وإنما من يتم من خلال استخدام القياس الوصفي للنشاط، ومن هذه المعلومات (عدد العاملين المستفيدين من برامج التدريب، مؤشرات توضح جهود المشروع في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن).

المبحث الثالث

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

يقصد بالإفصاح المحاسبي هو أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الطوائف الخارجية عن المشروع والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة، فالإفصاح موضوع واسع ويحتوي على ذلك الجزء من نظرية المحاسبة التي يتعلق بتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالمشروع إلى جميع الأطراف المعنية ومن المعروف أن نظرية المحاسبة تشتمل على جزأين مهمين هما القياس والإفصاح وبالتالي فإن الإفصاح هو من الاتساع بقدر اتساع نظرية المحاسبة وتشعب مجالاتها (سجيني، 1997: 168).

ولقد أظهر التطور في الفكر المحاسبي اتجاها متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وهو اتجاه يعرف بالإفصاح الإعلامي، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وضرورة كون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات مما أدى إلى اعتبار الملائمة إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية.

ويلاحظ أن المدخل التقليدي للإفصاح المحاسبي يعتمد على أن المحاسبة تختص بالمعلومات المالية والاقتصادية، أي أنه إفصاح مالي أو إفصاح عن أنشطة اقتصادية في صورة نقدية، على فرض أن أنموذج القياس المحاسبي يعكس وجهة نظر أصحاب المصلحة الاقتصادية وبهذا يتجاهل أنموذج القياس في ظل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبي المعاملات التي قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع، إلا أنه يمكن التطرق لها كملاحظات هامشية (العاني، 2005: 76).

ونتيجة للضغوط الاجتماعية المفروضة على المشروع، أصبح يلاحظ إلزام معظم أسواق المال العالمية المشروعات بعرض نتائج أنشطتها الاجتماعية ضمن التقارير المنشورة وكذلك دورها وأنشطتها المستقبلية في هذا المضمار، ويتضح أيضًا زيادة الإفصاح الاجتماعي في التقارير المالية للمشروعات في الفترات الأخيرة على الرغم من كونه اختياريًا في معظم الحالات (أبو العزم، 2005: 55).

بناء على ما سبق تم خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح المحاسبي والإفصاح الاجتماعي وعلى الأسباب التي أدت لزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي وعلى المعلومات الواجب الإفصاح عنها وعلى آليات وأساليب ونماذج الإفصاح الاجتماعي.

1.3.2: ماهية الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

وهناك مستويين للإفصاح هما:

- المستوى المثالي للإفصاح.
- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (زيود وآخرون، 2006: 201).

لذا نجد انه يوجد تعريفات متعددة للإفصاح المحاسبي، فلقد عرفه Hendrickson بأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل ومقدرته على سداد التزاماته وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادي (حنان،2001: 447).

وعرفه آخرون بأنه إظهار للمعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الإطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية التى لديها سلطه أو موارد محددة للحصول على المعلومات التي ترغبها وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة على أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة (تشوي وآخرون، 2004: 209).

كما عُرف الإفصاح المحاسبي على أنه "تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات"، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد (زيود وآخرون، 2007: 197-180).

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة تركيزها على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات وبتحليل التعاريف السابقة إلى مكوناتها الأساسية يتبين ما يأتي:

المعلومات: نلاحظ أن التعاريف السابقة أشارت إلى ضرورة تضمين القوائم والتقارير المحاسبية المعلومات الضرورية أو الكافية إلا أنها اختلفت في تحديد كمية المعلومات بمعنى أن يكون الإفصاح في حدود الضرورة بالشكل الذي يمكن المستخدم من اتخاذ القرار المناسب، في حين يتطرق التعريف الثالث إلى مفهوم الشمولية حيث يرى أن الإفصاح يتطلب إظهاراً لكل المعلومات.

لكن تلتقي هذه التعاريف عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة، حقيقية، وغير مضللة.

مستخدمي المعلومات: لقد أشار التعريف الأخير إلى نوعين من المستخدمين وهما المستخدمون الداخليين والمستخدمون الخارجيين، وهو أمر مهم جداً إذ تتفاوت حاجة المستخدمين وقدرتهم على تفسير تلك المعلومات بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح بتفاوت مستوياتهم.

فالمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة ناجمة عن الاتصال المباشر بين المحاسب والإدارة.

أما المستخدم الخارجي فيتمثل بأطراف عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكومية... الخ ، ويقتضي إيصال المعلومات إلى هذه الفئات إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل ــ قائمة المركز المالي ــ قائمة التدفقات النقدية).

أما بالنسبة لأنواع الإفصاح المحاسبي فإن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية

والفئة المستفيدة منها لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال مـــا يلـــي (زيود وآخرون،2007: 180-181):

الإفصاح الكامل: أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قدلا يكون هناك حاجة لها (جربوع، 2007: 250).

الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئـــات بـــشكل متـــوازن (زيـــود وآخرون،2007: 180-181).

الإفصاح الكافي: أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية (حماد، 2000: 35).

الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعـــة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

الإفصاح التثقيفي(الإعلامـــي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القـــرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحـــظ أن هـــذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومـــات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمـــع المـــالي (المـــستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامـــل لأنهمـــا يفـــصحان عـــن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافـــة المعلومـــات بـــشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة.

2.3.2: مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكّن من تقويم الأداء الاجتماعي للمشروع (Jennifer,et.al., 1997: 4).

3.3.2: أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بالإفصاح الاجتماعي منها ما يتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومنها ما يتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة في الوقت الذي يتسم واقع العالم اليوم بالتغير السريع وسرعة تداول المعلومات.

1.3.3.2: أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

1. يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المشروعات (Spence, 2007: 20).
2. ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي investor Ethic وعدم تركيز المستثمر على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب والمعايير الدينية والسياسية والاجتماعية (Kandola, 2004: 4).
3. أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تسعي لتوصيل المعلومات للفئات غير التقليدية مثل: العاملون، المستهلكون، والحكومة، والمجتمع المحلي والوطني(الحيالي،2003: 467).

2.3.3.2: أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية(AAA) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية يمكن تلخيصها كالتالي(AAA,1973: 94):

1. أن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم عمل المحاسب.
2. إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

وأشار (Buchhloz) إلى أن بقاء أي منظمة واستمرارها على المدى الطويل، يتوقف في النهاية على مدى قدرة المنظمة على إعلام أفراد المجتمع المحيط بها، بما أوفت به المنظمة من مسؤوليات اجتماعية، فإذا ما فشلت المنظمة في ذلك، فإن المجتمع سوف يبذل حتماً جهداً معاكساً ضد المنظمة، وما تسعى إليه من أهداف (علام،1991: 13).

إن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمنشأة، لم يعد اختياراً مطروحاً أمام منظمات الأعمال، وإنما أصبح الأمر إجباريا واجباً، حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأي مشروع ما هو في النهاية إلا منظمة اجتماعية، يلزم عليه إذا ما أراد البقاء والاستمرار، أن يخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط ويلاقي توقعاتهم (الفضل وآخرون، 2002 : 163).

4.3.2: المعلومات الواجب الإفصاح عنها

1.4.3.2: معلومات كمية (مالية)

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

2.4.3.2: المعلومات غير كمية (غير المالية)

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسة ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة ، كما أن "هندركسون"، يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمرًا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات (جربوع، 2007: 251).

5.3.2: آليات الإفصاح الاجتماعي

لقد أشار (أبوالعزم،2005: 49) إلى ثلاث آليات يمكن أن تنتقل عبرها المعلومات الاجتماعية إلى ذوي المصالح وهي:

1.5.3.2: الإفصاح الاختياري: حيث إن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المنشأة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات، فإن المستثمرون أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة الشركة، والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة الشركة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

2.5.3.2: الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المنشأة وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، ووفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجامع المهنية المحاسبية.

3.5.3.2: المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم بها إدارة المنشأة مثل الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة الشركة أمام المجتمع، فإذا كانت هذه الصورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على الشركة، وإذا كانت سلبية انعكس ذلك سلبياً على الشركة.

6.3.2: أساليب الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية

يوجد في أدبيات المحاسبة اتجاهان في الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية هما:

1.6.3.2: اتجاه الفصل: وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن قوائم المحاسبة المالية.

2.6.3.2: اتجاه الجمع: ودمج معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام.

7.3.2: نماذج الإفصاح التي يتضمنها كل اتجاه

1.7.3.2: تقارير اجتماعية منفصلة وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب هذه الطريقة أحد أشكال ثلاثة، وهي:

1.1.7.3.2: التقارير الوصفية

تعد التقارير الوصفية من أكثر الأشكال شيوعاً في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قام بها المشروع وفاءً لالتزاماته الاجتماعية، ولا تشتمل هذه التقارير على تحليل للتكاليف الخاصة بهذه الأنشطة ولا على قيم المنافع التي تحققت وهي بهذا تتجنب مشكلات، ولكنها بالطبع لا توفر مقياساً يعكس المساءلة الاجتماعية أو البعد الاجتماعي الصافي للمشروع ويمكن عرض تقرير كهذا على شكل ميزانية ذات أصول تبين الجوانب الإيجابية التي قدمها المشروع وخصوم تمثل السلبيات التي تحتاج إلى حل (عبد المجيد،1985: 81-82).

جدول رقم (2.1)

نموذج لتقرير وصفي

الاصول	الخصوم	فرص العمل
-أدى توسع المشروع إلى تـــوفير 500 فرصـــة عمل جديدة	-مازالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية	

1. الرقابة البيئية

-قام المشروع بتشجير منطقة المشروع.	-مازال الهواء يعني من الغازات المتخلفة عن الإنتاج.

2. التفاعل مع المجتمع

تمثل مساهمة المشروع برعاية العاملين2% من النفقات.	-مازال السكن العمالي عاجزًا عن تلبية مطالب العاملين.

3. حماية المستهلك

-أخضع المشروع كامل منتجاته إلى الرقابة على المواصفات المحددة مـــن هيئـــة المواصـــفات المقاييس.	-مازال المشروع يعاني من تطوير منتجه بمـــا يناسب احتياجات المجتمع.

المصدر(القاضي وحمدان،2001: 238)

2.1.7.3.2: القياس النقدي لعناصر التكاليف

1.2.1.7.3.2: قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية

تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت الشركة بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين.

حيث ينظر إلى كل المبالغ التي أنفقتها الشركة من هذا القبيل على أنها منافع للمجتمع وفي نهاية القائمة يتم إظهار إجمالي التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات أو من نفقات الإعلان مثلاً لمعرفة إلى أي مدى ذهبت الشركة في المساهمة بالأنشطة الاجتماعية (القاضي،1999: 220)

جدول رقم (2.2)

قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة

		بيان
	XX	حماية البيئة
	XX	مرشحات كهر بائية
XXX		إجمالي التدفق النقدي البيئي
		فوائد أخرى
	XX	تبرعات خيرية
	XX	نشاطات اجتماعية ثقافية عامة
XXX		إجمالي الفوائد الأخرى
XXX		**إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية**

المصدر (القاضي، 1999: 220)

2.2.1.7.3.2: قائمة النشاط الاجتماعي – الاقتصادي:

يتم إعداد هذه القائمة دورياً مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع.

كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي – الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي:

- الأنشطة الخاصة بالأفراد.
- الأنشطة الخاصة بالبيئة .
- الأنشطة الخاصة بالمنتج من سلعة أو خدمة.

جدول رقم (2.3)

نموذج لقائمة النشاط الاجتماعي – الاقتصادي

بيان	ل.س	ل.س	ل.س
الأنشطة الخاصـــــــــــة بالأفراد			
أ – تحسينات :			
1 – برامج تدريب للعمال المعوقين	XX		
2 – تبرعات للمؤسسات التعليمية	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب– يطرح الأضرار :			
1 – تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات	XX		
ج – صافي التحسينات أو العجزفي الأنشطة الخاصة بالأفراد			**XXXX**
الأنشطة الخاصـــــــــــة بالبيئة			
أ– تحسينات :			
1 – تكلفة استصلاح أرض خاصة بالشركة	XX		
2 – تكلفة استبعاد المواد السامة	XX		
3 – تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب – يطرح الأضرار :			
1 – التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير	XX		
إجمالي الأضرار		XX	
ج – صافي التحسين أو العجز في أنشطة البيئة			**XXX**
الأنشطة الخاصـــــــــــة بالمنتج			
أ – التحسينات			
1 – تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته	XX		
إجمالي التحسينات		XX	
ب – يطرح الأضرار:			
1– جهاز أمان موصى به	XX		
إجمالي الأضرار		XX	
ج – صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج			**XXX**
إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الاقتصادي للسنة			**XXX**

المصدر(حنان، 2003: 281)

3.1.7.3.2: تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع

تعد هذه التقارير أكثر شمولا حيث تتضمن كلاً من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن للمطلع على هذه التقارير أن يحصل على صورة كافية إلى حد ما عن الأداء الاجتماعي للمشروع، وإن كان قياس المنافع صعباً كما أسلفنا،لذا قد لا يعتمد على النتائج بشكل كبير، وفي هذه التقارير نستطيع أن نميز بين قائمتي الدخل الاجتماعي وقائمة التأثير الاجتماعي.

1.3.1.7.3.2: قائمة الدخل الاجتماعي

تبين هذه القائمة صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية الأمر الذي يعكس صافي مساهمة المشروع للمجتمع ويتم التوصل إلى صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي حققها المشروع ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية أو المنافع الاجتماعية، وتخصم من الناتج التكاليف التي يفرضها المشروع على المجتمع، وهي قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة ممارسة المشروع لنشاطه الاقتصاد والشكل التالي يوضح قائمة الدخل الاجتماعية.

جول رقم (2.4)

قائمة الدخل الاجتماعي

كلي	جزئي	بيـــــان
XXX		**القيمة المضافة نتيجة النشاط الاقتصادي**
		يضاف مخرجات اجتماعية مرغوب فيها
	XX	1 – تدريب للعاملين
	XX	2 – تحسين صحة العاملين
	XX	3 – تشغيل الأميين
		يخصم التأثيرات الاجتماعية غير المرغوب فيها وغير المدفوعة
	XX	1 – تلوث الهواء
	XX	2 – تلوث المياه
	XX	3 – مشكلات صحية أخرى
XXX		**صافي الربح أو الخسارة الاجتماعية**

المصدر(القاضي وحمدان،2001: 243)

2.3.1.7.3.2: قائمة التأثير الاجتماعي:

تعد هذه القائمة أن المنافع تحدد على أساس قيمة الفوائد التي تحققت للمجتمع بينما التكاليف تمثل قيمة التضحيات التي قام بها المجتمع للمشروع أو الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع.

و**المنافع الاجتماعية:** طبقاً لهذا النموذج تتضمن كل المنافع التي قام المشروع بتوفيرها للمجتمع وحصل على مقابل لها، وكذلك كل المنافع التي لم يحصل في مقابلها إيراد أو التي حصل في مقابلها على تعويض لكنه غير كاف.

التكاليف الاجتماعية: فهي أي تضحية أو أضرار يقع عبؤها على المجتمع أو على أحد عناصره، أي تتضمن التكاليف الاجتماعية جميع التضحيات التي يقدمها المجتمع للمشروع ويقوم المشروع بسداد مقابلها وتشكل التكاليف الاجتماعية أيضاً قيمة الأضرار التي يسببها المشروع للمجتمع ولا يقوم بسداد أي تعويض عنها. وفيما يلي نورد نموذجاً لهذه القائمة

جدول رقم (2.5)

قائمة التأثير الاجتماعي

المنافع الاجتماعية			
السلع والخدمات التي تم توفيرها		XXX	
مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع:		XXX	
رواتب وأجور	XX		
مستلزمات سلعية	XX		
ضرائب	XX		
تبرعات	XX		
توزيعات	XX		
قروض للغير ومدفوعات أخرى	XX		
خدمات اجتماعية	XX		
تحسينات للبيئة	XX		
منافع أخرى	XX		
إجمالي المنافع الاجتماعية			**XXXX**
التكاليف الاجتماعية			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها		XXX	
مباني ومعدات مشتراة		XXX	
عمل وخدمات مستخدمة		XXX	
إصابات أمراض عمل		XXX	
خدمات عامة		XXX	

	XXX		**أضرار للبيئة :**
		XX	الأرض
		XX	تلوث الهواء
		XX	تلوث الماء
		XX	ضوضاء
		XX	مخلفات
XXXX			**إجمالي التكاليف الاجتماعية**
XXXX			**الفائض أو العجز الاجتماعي عن السنة**

المصدر(حنان، 2003: 285)

2.7.3.2: إعداد تقارير مالية و اجتماعية مدمجة

يقوم هذا الاتجاه، على أساس أنه لكي يمكن إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمشروع، يجب إدماج كل من المعلومات الاجتماعية و المالية في تقرير واحد وأن يكون هذا الإدماج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءاً من المعلومات المالية. ويعتمد مؤيدو هذا الاتجاه على مبررين أساسيين:

الأول: إن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

الثاني: إن المشروع وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فإن كلاً من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معاً الأهداف الكلية للمشروع.

ويمكن عرض نوعين من التقارير المدمجة كالتالي:

1.2.7.3.2: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح. فتوضح أثر المساهمات البيئية و الاجتماعية المفروضة بقرارات سيادية على هذا الربح، وكذلك أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية(بدوي،2000: 208-211).

جدول رقم (2.6)

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية عن السنة المنتهية

XXXX				**صافي الربح المحاسبي**
				يطرح منه:
				أولاً- أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية
				1 – مجال المساهمات البيئية
			X	– تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء
		XX	X	– تكلفة معالجة المخلفات السائلة
				2 – مجال المساهمات العامة

– فروق توظيف عمالة زائدة	X			
– فروق توظيف معوقين	X			
– فروق خدمات النقل والمواصلات	X			
– تكلفة خدمات إسكان العاملين	X	XX		
3 – مجال الموارد البشرية				
– تكلفة تدريب العاملين	X			
– تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي	X	XX		
4 – مجال المنتج				
– تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	X			
– تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج	X	XX		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية			**XXX**	**XXX**
صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية				**XXXX**
ثانياً – أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية				
1- مجال المساهمات البيئية				
– تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء	X			
– تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة	X	XX		
2- مجال المساهمات العامة				
– مقابل تدعيم هيئات و مؤسسات الخدمة العامة	X			
– تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	X			
– تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	X			
– تكلفة خدمات إسكان	X	XX		
3- مجال الموارد البشرية				
– تكلفة خدمات تعليمية للعاملين	X			
– تكلفة خدمات صحية للعاملين	X			
– تكلفة تدريب للعاملين	X	XX		
4- مجال المنتج				
– تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة	X			
– تكلفة اختبارات إضافية لأمان المنتج	X	XX		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية			**XXX**	
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية			**XXX**	**XXX**
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية)				**XXXX**

المصدر(بدوي، 2000: 208-211)

2.2.7.3.2: قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي و الاجتماعي و ما يقابلها من حقوق للغير. ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها المساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتنائها.

جدول رقم (2.7)

نموذج لقائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

مجموع صافي الأصول			
يخصم منه			
1 – صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية			
– مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	X		
– أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	X		
– نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة	X		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية		XX	
2 – صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة			
– مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	X		
– منشآت سكنية للعاملين	X		
– منشآت الرعاية الصحية	X		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة		XX	
3 – صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية			
– مباني وإنشاءات مركز التدريب	X		
– وسائل ومعدات التدريب	X		
– معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل	X		
مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية		XX	
4 – صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج			
– أجهزة الرقابة على جودة المنتج	X		
– أجهزة اختبار أمان المنتج	X		
– مخزون ملصقات ونشرات	X		
مجموع صافي أصول مجال المنتج		XX	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية			(XXX)
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية			XXX
مجمـــــــــوع الخصـــــــوم			XXX

			يخصم منه :
(XXX)			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية
XXX			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية

المصدر(بدوي، 2000: 217)

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: منهج البحث

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1.1.3: أسلوب الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيرا كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد تم إستخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** من أجل معالجة الإطار النظري للبحث تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم الاعتماد على الإستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على المصارف التجارية الفلسطينية.

2.1.3: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على

مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من العاملين في المصارف التجارية الفلسطينية وهي خمسة مصارف تم التعرف عليها من خلال دليل للشركات في سوق فلسطين لعام 2009، وقد تم استبعاد مصرف فلسطين الدولي بسبب إغلاقه أثناء إجراء الدراسة، كما تم استبعاد المصارف الإسلامية لخصوصية البحث، وقد قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 70 إستبانة على عينة الدراسة بواقع 25 إستبانة في قطاع غزة و45 إستبانة في الضفة الغربية، وروعي أن يكون المجيب عليها من متخذي القرار وله علاقة بالشؤون المالية والإدارية وشؤون الموظفين وقسم العملاء، حيث تم الحصول على 60 إستبانة بنسبة استرداد 86% تقريباً وهي نسبة مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

3.1.3: أداة الدراسة

تم إعداد إستبانة حول "مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، حيث تعتبر الإستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد قسمت الإستبانة إلى قسمين رئيسيين هم:

القسم الأول: وهو عبارة عن الخصائص الشخصية عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، عدد الدورات في مجال العمل المصرفي، عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة حيث تتكون الإستبانة من 43 فقرة موزعة على 3 مجالات هي:

المجال الأول: اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية حيث يتكون من (25) فقرة منقسم إلى 4 مجالات فرعية هي:

1. تجاه الموظفين، ويتكون من (8) فقرات.
2. تجاه عملاء المصرف، ويتكون من (5) فقرات.
3. تجاه المجتمع المحلي، ويتكون من (7) فقرات.
4. تجاه البيئة المحيطة بالمصرف، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية حيث يتكون من (7) فقرات.

المجال الثالث: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث يتكون من (13) فقرة.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (3.1):

جدول (3.1)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطه	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "بدرجة منخفضة جداً" وبذلك يكون الوزن النسبي في هـذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

استخدم الباحث اختبار كولمجوروف- سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Testلاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.2).

جدول (3.2)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تجاه الموظفين.	0.784
.2	تجاه عملاء المصرف.	0.400
.3	تجاه المجتمع المحلي.	0.941
.4	تجاه البيئة المحيطة بالمصرف	0.259
.5	اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	0.077
.6	الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.	0.397
.7	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.075

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.2) أن القيمـة الاحتماليـة (.Sig) لجميـع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيـع البيانـات لهـذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية لإختبـار فرضـيات الدراسة.

4.1.3: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هـذا الأمـر بـشكل أساسـي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) و طريقة التجزئة النصفية (Split Half) Method لمعرفة ثبات فقرات الإستبانه.

3- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.

4- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

5- اختبار T في حالة عينة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على مجموعتين.

6- اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance - ANOAV) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

5.1.3: صدق الاستبيان

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق أداة الدراسة:

عرضت الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) متخصصين في المحاسبة والاقتصاد والإحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقـــرات الإستبانة.

6.1.3: ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينـــة عـــدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

- **نتائج الاتساق الداخلي للمجال الأول " اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية "**

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجـــاه المـــوظفين والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه الموظفين والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يقوم المصرف بتنظيم دورات تدريبية للموظفين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	0.504	*0.000
.2	يراعي المصرف التفاوت في قدرات ومواهب الموظفين عن طريق منح الحوافز.	0.342	*0.004
.3	سياسة المصرف للترقية تأخذ بالاعتبار قدرات ومهارات الموظفين وتحقق فرص متساوية للترقية.	0.509	*0.000
.4	يقوم المصرف بتهيئة ظروف عمل مناسبة للموظفين.	0.554	*0.000
.5	يقوم المصرف بتوفير نظام تأمين صحي للموظفين.	0.509	*0.000
.6	يقوم المصرف بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين.	0.490	*0.000
.7	يقوم المصرف بتقديم برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل.	0.510	*0.000
.8	هناك اهتمام من قبل الإدارة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	0.590	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه عملاء المصرف والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه عملاء المصرف والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يهتم المصرف بشكاوي ومقترحات عملائه.	0.658	*0.000
.2	يقوم المصرف ببرامج إعلامية تعرف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخداماتها.	0.684	*0.000
.3	يهتم المصرف بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه.	0.727	*0.000
.4	يهتم المصرف بتقديم الخدمات لعملائه بجودة عالية.	0.709	*0.000
.5	تلقى تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المصرف اهتمام الإدارة.	0.592	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال اتجاه المجتمع المحلي والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال اتجاه المجتمع المحلي والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يقدم المصرف المنح التعليمية لأفراد المجتمع.	0.598	*0.000
.2	يقوم المصرف برعاية مؤتمرات علمية.	0.701	*0.000
.3	يقوم المصرف بالتبرع للجمعيات الخيرية.	0.602	*0.000
.4	يساهم المصرف في التخفيف من البطالة.	0.507	*0.000
.5	يقوم المصرف بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	0.318	*0.007
.6	يوافق المصرف على تدريب طلاب الجامعات.	0.539	*0.000
.7	يساهم المصرف في تنفيذ برامج الإسكان.	0.710	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (3.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه البيئة المحيطة بالمصرف والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال تجاه البيئة المحيطة بالمصرف والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يقوم المصرف بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحد من التلوث.	0.620	*0.000
.2	يعمل المصرف على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية والشوارع.	0.658	*0.000
.3	يقدم المصرف المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المصرف.	0.452	*0.000
.4	يستثمر المصرف في مشاريع تنتج منتجات صديقة للبيئة.	0.556	*0.000
.5	لا يمول المصرف المشاريع التي تضر بالبيئة.	0.325	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **نتائج الاتساق الداخلي للمجال الثاني "الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية"**

يوضح جدول (3.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يقوم المصرف بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية.	0.393	*0.001
.2	يعمل المصرف على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	0.647	*0.000
.3	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين.	0.508	*0.000
.4	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة.	0.553	*0.000
.5	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث.	0.537	*0.000
.6	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.	0.502	*0.000
.7	يهتم المصرف بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.	0.459	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **نتائج الاتساق الداخلي للمجال الثالث "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"**

يوضح جدول (3.9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.8)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمصرف بعض المزايا والفوائد.	0.545	*0.000
.2	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية.	0.460	*0.000
.3	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية.	0.388	*0.001
.4	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمصرف.	0.317	*0.008
.5	يؤيد المصرف مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.	0.471	*0.000
.6	يقوم المصرف بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	0.389	*0.001
.7	الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يعود عليه بالمنفعة على المصرف.	0.362	*0.003
.8	يهتم المصرف بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه.	0.463	*0.000
.9	الإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه يؤثر على سمعة المصرف.	0.411	*0.001
.10	يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.	0.529	*0.000
.11	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المصرف.	0.547	*0.000
.12	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المصرف.	0.613	*0.000
.13	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يؤثر على سمعة المصرف.	0.494	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقـــرات الإستبانة.

يبين جدول (3.9) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (3.9)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

الرقم	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تجاه الموظفين.	0.732	*0.000
.2	تجاه عملاء المصرف.	0.592	*0.000
.3	تجاه المجتمع المحلي.	0.697	*0.000
.4	تجاه البيئة المحيطة بالمصرف	0.617	*0.000
.5	اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	0.898	*0.000
.6	الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.	0.764	*0.000
.7	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.857	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

6.1.3: ثبات الإستبانة Reliability

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينـــة عـــدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.10).

جدول (3.10)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
.1	تجاه الموظفين.	0.572	0.756
.2	تجاه عملاء المصرف.	0.677	0.823
.3	تجاه المجتمع المحلي.	0.653	0.808
.4	تجاه البيئة المحيطة بالمصرف	0.321	0.567
.5	اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	0.789	0.888
.6	أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.	0.528	0.726
.7	أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.751	0.867
	جميع مجالات الاستبانة	**0.901**	**0.949**

*الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الظاهرة في جدول (3.10) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.321، 0.789). كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (0.901)، وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.567، 0.888). كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الإستبانة (0.949) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (3.11)

جدول (3.11)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
.1	تجاه الموظفين.	0.663	0.798
.2	تجاه عملاء المصرف.	0.693	0.824
.3	تجاه المجتمع المحلي.	0.618	0.767
.4	تجاه البيئة المحيطة بالمصرف	0.548	0.714
.5	اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	0.770	0.870
.6	أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.	0.664	0.801
.7	أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.810	0.896
	جميع مجالات الاستبانة	**0.926**	**0.961**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.11) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان–براون Spearman Brown) مرتفع ودال إحصائيًا.

من خلال اختباري معامل ألفا كرونباخ **و** طريقة التجزئة النصفية تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الثاني
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.2.3: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

2.2.3: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على خصائص المستجيبين التي اشتملت على (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، عدد الدورات في مجال العمل المصرفي، عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية).

لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة ،إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

1.2.3: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتبين من جدول (3.12) أن هناك تباين بين أعمار عينة الدراسة، وأن 70% من أفراد العينة تجاوز عمرهم الثلاثين عام، وقد يعزى السبب في ارتفاع نسبة الفئات العمرية الكبيرة إلى أن أفراد المجتمع هم في الأغلب من رؤساء الأقسام فأعلى.

جدول (3.12)

العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	18	30.0
من 30 _ 40 سنة	17	28.3
من 41 _ 50 سنة	13	21.7
اكبر من 50 سنة	12	20.0
المجموع	**60**	**100.0**

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

يتضح من جدول (3.13) أن ما نسبته 53.3% من حملة درجة البكالوريوس، 18.4% هم من حملة ماجستير، 23.3% من حملة درجة الدكتوراه، وأن وهناك 5% غير ذلك، وهذا مدلول ايجابي حيث إن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

جدول (3.13)

المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	32	53.3
ماجستير	11	18.4
دكتوراه	14	23.3
غير ذلك	3	5
المجموع	**60**	**100.0**

- توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يبين جدول (3.14) أن 30.0% من أفراد العينة هم من تخصص محاسبة، وأن ما نسبته 26.7% من تخصص إدارة أعمال، وأن 21.7% من تخصص علوم ماليـــة ومـــصرفية، وأن 18.3% من تخصص اقتصاد وعلوم سياسية، وأن هناك 3.3% من أفراد العينة من تخصصات أخرى، وتعتبر هذه نتيجة مناسبة وملائمة نظراً لطبيعة عمل المصرف.

جدول (3.14)

التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	18	30.0
إدارة أعمال	16	26.7
علوم مالية ومصرفية	13	21.7
اقتصاد وعلوم سياسية	11	18.3
غير ذلك	*2	3.3
المجموع	**60**	**100.0**

*: تخصص طبيب، وتكنلوجيا معلومات يعودان لعضوي مجلس إدارة

- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

يتبين من جدول (3.15) أن ما نسبته 46.7% من عينة الدارسة عدد سنوات الخبرة لهم أكثر من 10 سنوات، وأن 35% سنوات الخبرة لهم من 5-10 سنوات، وهذا يدل على أن غالبية المستجيبين على معرفة ودراية وإطلاع على عمل المصرف بشكل جيد والكيفية التي تتعاطى بها هذه المصارف مع مسؤوليتها الاجتماعية.

جدول (3.15)

سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	11	18.3
من 5 _ 10 سنوات	21	35.0
من 11 _ 15 سنة	16	26.7
أكثر من 15 سنة	12	20.0
المجموع	**60**	**100.0**

- توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

تبين النتائج الموضحة في جدول (3.16) أن هناك تنويع في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية لأفراد العينة، حيث إن 20.0% من أفراد العينة هم بدرجة عضو مجلس إدارة، 5.0% هم بدرجة مدير عام، وأن ما نسبته 13.3% هم بدرجة مدير فرع، 18.3% هم بدرجة نائب مدير فرع، وأن 3.3% هم بدرجة مدير مالي، وأن 15.0% هم بدرجة مدير إداري، وأن 25.0 % مسميات وظيفية أخرى، مما يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية وأصحاب قرار، ومستواهم الإداري يمكنهم من الإطلاع على أمور ومجريات العمل أكثر من غيرهم مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية.

جدول (3.16)

المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
عضو مجلس إدارة	12	20.0
مدير عام	3	5.0
مدير فرع	8	13.3
نائب مدير فرع	11	18.3
مدير مإلى	2	3.3
مدير إداري	9	15.0
أخرى	15	25.0
المجموع	**60**	**100.0**

- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال العمل المصرفي

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن عدد الدورات التي التحق بها المبحوث في مجال العمل المصرفي يتراوح ما بين دورة واحدة و40 دورة تدريبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي تقريباً 7 دورات تدريبية (الوسيط = 4 دورات). كذلك تشير النتائج الموضحة في جدول (3.17) أن 16.0% من أفراد العينة قد التحقوا ما بين دورة واحدة ودورتين في مجال العمل المصرفي، وأن 40.0% التحقوا ما بين 3 و 4 دورات تدريبية، وأن ما نسبته 44.0% قد التحقوا بـ 5 دورات فأكثر، يدل هذا على اهتمام المصرف بتنمية خبرات وقدرات الموظفين في مجال العمل المصرفي.

جدول (3.17)

عدد الدورات في مجال العمل المصرفي

عدد الدورات في مجال العمل المصرفي	العدد	النسبة المئوية %
2-1	8	16.0
4-3	20	40.0
5 فأكثر	22	44.0
المجموع	**50**	**100.0**

- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن عدد الدورات التي التحق بها المبحوث في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية يتراوح ما بين دورة واحدة و8 دورات تدريبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي تقريباً 4 دورات تدريبية. كذلك تشير النتائج الموضحة في جدول (3.18) أن 30.8% من أفراد العينة قد التحقوا ما بين دورة واحدة ودورتين تدريبيتين في مجال العمل المصرفي، وأن 46.2% التحقوا ما بين 3 و 4 دورات تدريبية، وأن ما نسبته 23.0% قد التحقوا بـ 5 دورات فأكثر، هذا يعني أن جميع من أجاب على الإستبانة يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

جدول (3.18)

عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية

عدد الدورات في مجال محاسبة المسؤولية	العدد	النسبة المئوية %
2-1	12	30.8
4-3	18	46.2
5 فأكثر	9	23.0
المجموع	39	100.0

2.2.3: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

أولاً: اختبار الفرضيات حول متوسط درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة.

تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T) لتحليل فقرات الإستبانة وذلك حسب نتائج اختبار التوزيع الطبيعي جدول (3.2).

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. **يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.**

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المجال الأول "تجاه الموظفين".

وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلـــى درجـــة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.19).

جدول (3.19)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه الموظفين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقوم المصرف بتنظيم دورات تدريبية للموظفين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.	3.97	79.33	6.28	*0.000	1
.2	يراعي المصرف التفاوت في قدرات ومواهب الموظفين عن طريق منح الحوافز.	3.60	72.00	4.03	*0.000	2
.3	سياسة المصرف للترقية تأخذ بالاعتبار قدرات ومهارات الموظفين وتحقق فـــرص متـــساوية للترقية.	3.28	65.67	1.64	0.054	5
.4	يقوم المصرف بتهيئة ظروف عمـــل مناســـبة للموظفين.	3.48	69.67	2.86	*0.003	3
.5	يقوم المصرف بتوفير نظام تـــأمين صـــحي للموظفين.	3.31	66.10	1.65	0.052	4
.6	يقوم المصرف بتوفير نظام مقبـــول للتـــأمين والمعاشات للموظفين.	2.67	53.33	-1.77	*0.041	8
.7	يقوم المصرف بتقديم برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل.	3.05	61.03	0.25	0.401	7
.8	هناك اهتمام من قبل الإدارة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	3.13	62.67	0.72	0.239	6
	جميع فقرات المجال معاً	**3.32**	**66.31**	**3.56**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (3.19) ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يراعي المصرف التفاوت في قدرات ومواهب الموظفين عن طريق منح الحوافز" يساوي 3.97 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوســـط الحـــسابي النـــسبي 79.33%، قيمة اختبار T تساوي 6.28 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تـــساوي 0.000 لـــذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوســـط درجـــة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقـــة

بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ومرد ذلك إلا أن الاهتمام بتنمية قدرات الموظفين برغم التكلفة التي يتحملها المصرف إلا أنه يعود بالفائدة عليه بحيث ينعكس على أداء الموظفين.

– يأتي بالدرجة الثانية من الأهمية الفقرة الثانية "يراعي المصرف التفاوت في قدرات ومواهب الموظفين عن طريق منح الحوافز" حيث المتوسط الحسابي يساوي 3.60 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72%، قيمة اختبار T تساوي 4.03 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وهذا يؤكد ما أسلفنا سابقاً بأن المصرف يهتم بما يعود عليه بالفائدة حيث إن مراعاة التفاوت في المواهب والقدرات بين الموظفين أمر يبعث الطمأنينة في نفوس الموظفين، كما يعد حافزاً لأصحاب القدرات لإظهار قدراتهم ومواهبهم مما يعود بالمنفعة على المصرف.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "سياسة المصرف للترقية تأخذ بالاعتبار قدرات ومهارات الموظفين وتحقق فرص متساوية للترقية" يساوي 3.28 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.67%، قيمة اختبار T تساوي 1.64 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.054 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ربما يرجع السبب لعدم إمكانية الحصول على رضى جميع العاملين تجاه الإجراءات المتبعة في الترقية.

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "يقوم المصرف بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين" يساوي 2.67 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 53.33 %، قيمة اختبار T تساوي -1.77 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.041 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد نقص عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة منخفضة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، هذا يدل على عدم اهتمام المصرف بتوفير نظام للتأمين والمعاشات للموظفين، ويقوم بالاستعاضة عنه بنظام المستحقات علماً بأن اهتمام المصرف بهذا الأمر سيولد نوع من الرضا لدى الموظفين في المصرف.

– وبشكل عام إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.32 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.31 %، قيمة اختبار T تساوي 3.56 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "تجاه الموظفين" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل

على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، مما يؤهلنا لقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين".

ويعزى اهتمام المصرف بمسؤوليته الاجتماعية تجاه الموظفين باعتبار أن ذلك سيعود عليه بالمنفعة، لكن هذا الاهتمام غير كافي ويحتاج إلى مزيد من التطوير كما لاحظنا عدم رضا الموظفين عن الفقرة المتعلقة بالتأمين والمعاشات.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(Shotter, 1994) التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالبيئة والموظفين بالتطبيق على عينة ممثلة للشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جنوب إفريقيا وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن الشركات عامة تركز في تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية على الاهتمام بالعاملين.

2. يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المجال الثاني "تجاه عملاء المصرف".

وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.20).

جدول (3.20)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه عملاء المصرف"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يهتم المصرف بشكاوي ومقترحات عملائه.	4.05	81.00	7.42	*0.000	1
.2	يقوم المصرف ببرامج إعلامية تعرف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخداماتها.	3.68	73.56	4.41	*0.000	2
.3	يهتم المصرف بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه.	3.51	70.17	2.85	*0.003	4
.4	يهتم المصرف بتقديم الخدمات لعملائه بجودة عالية.	3.61	72.20	3.29	*0.001	3
.5	تلقى تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المصرف اهتمام الإدارة.	3.17	63.39	0.81	0.209	5
	جميع فقرات المجال معاً	**3.61**	**72.22**	**5.29**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (3.20) ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يهتم المصرف بشكاوي ومقترحات عملائــه" يــساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.00%، قيمة اختبار T تساوي 7.42 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مــستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هــذه الفقرة، ويرجع ذلك للأهمية الخاصة التي يعطيها المصرف للعملاء وســعي المــصرف الــدائم للحصول على رضاهم من أجل الحفاظ على عملائه مما ينعكس على الأرباح بالزيادة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تلقى تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المــصرف اهتمام الإدارة" يساوي 3.17 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.39%، قيمة اختبار T تساوي 0.81 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.209 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحــصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلــف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ربما تعتبر المصارف أن تكاليف مسؤوليتها تجاه العمــلاء هو من تكاليف دعاية وإعلان باعتبارها تسعى لتحسين صورتها أمام عملائها.

– وبشكل عام إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.61 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.22%، قيمة اختبار T تساوي 5.29 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تــساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "تجاه عملاء المصرف" دالة إحصائياً عند مستوى دلالــة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عــن درجــة الموافقــة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، هذا يعني قبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد إدراك لــدى إدارة المــصارف التجاريــة الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء".

ويرجع هذا الاهتمام باعتبار أن العملاء أهم ما يملك المصرف والحصول علــى رضــاهم يعني التأثير الايجابي على الأرباح وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الأغا،2006) بأن 76% مــن أفراد العينة قد أجمعوا على أن الأداء الاجتماعي للمصارف الفلسطينية تجاه عملائهم يقع ضمن السياسات الإدارية المتبعة وهذه النتيجة متقاربة مع الدراسة الحالية(72.22%).

3. يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المــسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المجال الثالث "تجاه المجتمع المحلي".

وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.21).

جدول (3.21)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه المجتمع المحلي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقدم المصرف المنح التعليمية لأفراد المجتمع.	3.63	72.67	3.47	*0.000	1
.2	يقوم المصرف برعاية مؤتمرات علمية.	3.37	67.46	2.18	*0.017	3
.3	يقوم المصرف بالتبرع للجمعيات الخيرية.	3.52	70.33	2.89	*0.003	2
.4	يساهم المصرف في التخفيف من البطالة.	2.92	58.33	-0.47	0.320	6
.5	يقوم المصرف بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.13	62.67	0.79	0.216	5
.6	يوافق المصرف على تدريب طلاب الجامعات.	3.28	65.67	1.76	*0.042	4
.7	يساهم المصرف في تنفيذ برامج الإسكان.	2.72	54.33	-1.55	0.063	7
	جميع فقرات المجال معاً	**3.23**	**64.50**	**2.27**	***0.013**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يبين جدول (3.21) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يقدم المصرف المنح التعليمية لأفراد المجتمع" يساوي 3.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.67%، قيمة اختبار T تساوي 3.47 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وهذا يعتبر من قبيل الدعاية والترويج للمصرف حيث إن شريحة المتعلمين من الشرائح المهمة والمستهدفة للمصارف، فنجد اهتمام كبير من قبل المصارف بتقديم المنح والقروض للطلاب وهذا ما تم التأكد منه من خلال مراجعة التقارير المالية الخاصة بالمصارف المستهدفة بالدراسة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يقوم المصرف بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة" يساوي 3.13 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 62.67%، قيمة اختبار T تساوي 0.79 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.216 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف

جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يفسر عدم الاهتمام الكافي من قبل المصارف بذوي الاحتياجات الخاصة بأن ذلك سوف يؤثر على العمل بصورة سلبية.

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "يساهم المصرف في تنفيذ برامج الإسكان" يساوي 2.72 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 54.33%، قيمة اختبار T تساوي 1.55- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.063 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ربما يعود عدم اهتمام المصرف بتنفيذ برامج الإسكان لارتفاع تكلفتها، مقارنة بالفائدة التي ممكن أن تعود على المصرف منها.

– وبشكل عام إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.23 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 64.50%، قيمة اختبار T تساوي 2.27 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.013 لذلك يعتبر مجال "تجاه المجتمع المحلي" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، بمعنى قبول الفرضية البديلة التي تقول "يوجد إدراك لدى الإدارة المصرفية بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي".

وهذا يدل على أن المصارف مهتمة بتنمية العلاقة بالمجتمع المحلي ويمكن إرجاع ذلك لتنمية دور العلاقات العامة والتسويقية مع الجمهور، غير أن هذا الاهتمام غير كافي فالمصارف لا تساهم في مشاريع الإسكان بالمستوى المطلوب ربما يعود ذلك بسبب الوضع الفلسطيني والحصار على قطاع غزة الذي أدى لارتفاع تكاليف البناء بشكل عالي جداً كما أن المصارف لا تساهم في حل مشكلة البطالة وعدم مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة بالصورة المطلوبة، ربما يعود ذلك لاعتقاد إدارة المصارف أن هذه الأمور من مسؤولية الدولة.

وتنسجم هذه النتائج الخاصة باهتمام المصارف بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي مع ما توصلت إليه دراسة (اللولو،2009)، حيث أشارت الدراسة إلا أن الشركات تهتم بمجال المجتمع المحلي بصورة متوسطه لكنه ليس بالقدر الكافي.

4. يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المجال الرابع " تجاه البيئة المحيطة بالمصرف". وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.22).

جدول (3.22)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تجاه البيئة المحيطة بالمصرف"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقوم المصرف بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحد من التلوث.	3.42	68.33	2.17	*0.017	1
.2	يعمل المصرف على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية والشوارع.	3.12	62.33	0.66	0.257	4
.3	يقدم المصرف المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المصرف.	3.13	62.67	0.74	0.231	3
.4	يستثمر المصرف في مشاريع تنتج منتجات صديقة للبيئة.	2.97	59.33	-0.18	0.428	5
.5	لا يمول المصرف المشاريع التي تضر بالبيئة.	3.18	63.67	0.93	0.179	2
	جميع فقرات المجال معاً	**3.16**	**63.27**	**1.69**	***0.048**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3.22) ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يقوم المصرف بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحد من التلوث" يساوي 3.42 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.33%، قيمة اختبار T تساوي 2.17 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.017 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يعطي هذا انطباع جيد عن اهتمام المصرف بالحفاظ على سلامة البيئة المحيطة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "لا يمول المصرف المشاريع التي تضر بالبيئة" يساوي 3.18 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.67%، قيمة اختبار T تساوي 0.93 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.179 أي اكبر من 0.05 ذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يدل هذا على عدم اهتمام المصرف بدراسة الجدوى البيئية للمشاريع خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وتركيزه فقط على الأرباح.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يستثمر المصرف في مشاريع تنتج منتجات صديقة للبيئة" يساوي 2.97 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59.33%، قيمة اختبار T تساوي 0.18- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.428 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ربما يرجع ذلك لقلة وجود مثل هذه المشاريع والمنتجات في فلسطين.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.16 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 63.27%، قيمة اختبار T تساوي 1.69 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.048 لذلك يعتبر مجال "تجاه البيئة المحيطة بالمصرف" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، أي أنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة".

وهذا يعطي مؤشراً بأن المصارف تهتم بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بصورة جيدة وتتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، لكن هذا الاهتمام ليس بالدرجة المطلوبة، ربما يعود ذلك لاعتقاد المصارف بأن الاهتمام بالبيئة هو مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الزغبي، 1990)، بأن الشركات المساهمة العامة الأردنية قد أظهرت اهتماماً منخفضاً في مجالات حماية البيئة وتطوير الحياة المدنية.

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.23).

جدول (3.23)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع الفقرات السابقة

الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع فقرات اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية	**3.32**	**66.35**	**4.33**	***0.000**

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح لنا من جدول (3.23) ما يلي:

– المتوسط الحسابي لجميع الفقرات السابقة يساوي 3.32 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.35%، قيمة اختبار T تساوي 4.33 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع الفقرات السابقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات السابقة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على جميع الفقرات السابقة بشكل عام، بما يؤهلنا لقبول الفرضية البديلة التي تقول "يوجد إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية".

تعطي هذه النتيجة مؤشراً ايجابياً عن اهتمام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه كل من موظفيها، عملاءها، المجتمع المحلي، والبيئة المحيطة، لكن هذا الإدراك يحتاج لمزيد من التطوير والاهتمام، وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة(Rahahleh and Sharairi, 2008)، بأنه لا يوجد اهتمام كافي بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل الإدارة المصرفية.

تبين النتائج الموضحة في جدول (3.24) أن مجال "محاسبة المسؤولية تجاه عملاء المصرف" قد حصل على المرتبة الأولى بمتوسط نسبي 72.22%، ويرجع ذلك لأن العملاء هم سوق المصرف ويتوقف على رضاهم نجاح أو فشل المصرف في الاستمرار وتسويق خدماته، وأن

مجال "محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المـوظفين" قد حصل على المرتبة الثانية بمتوسـط نـسبي 66.31%، ويأتي هذا الاهتمام بسبب استفادة المصارف المباشرة من خـلال تنميـة مهـارات موظفيها والارتقاء بقدراتهم، بينما حصل مجال "محاسبة المسؤولية تجاه المجتمع المحلي" على المرتبة الثالثة بمتوسط نسبي 64.50%، ويمكن إرجاع ذلك لتنمية دور العلاقات العامة والتسويقية مـع الجمهور، وأخيراً جاء مجال "محاسبة المسؤولية تجاه البيئة المحيطة بالمصرف" بالمرتبة الرابعة من حيث اهتمام الإدارة المصرفية بمتوسط نـسبي 63.27%، ويفـسر ذلـك لاعتقـاد الإدارة المصرفية بأن الاهتمام بالبيئة هو من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، هنا نستطيع القول بصدق الفرضية القائلة" تختلف الأهمية النسبية لمجـالات المـسؤولية الاجتماعيـة مـن قبـل الإدارة المصرفية".

تعتبر هذه النتيجة قريبة إلا حد ما مع ما توصلت إليه دراسـة (اللولـو،2009) بـأن الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تهتم بنسب متفاوتـة بمجـالات المسؤولية الاجتماعية، حيث المستهلكين يحظون بالأولوية ثم الموارد البشرية يليها البيئة وأخيرا المجتمع المحلي.

جدول (3.24)

المسؤولية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	3.32	66.31	3.56	*0.000	2
محاسبة المسؤولية تجاه عملاء المصرف	3.61	72.22	5.29	*0.000	1
محاسبة المسؤولية تجاه المجتمع المحلي	3.23	64.50	2.27	*0.013	3
محاسبة المسؤولية تجاه البيئة المحيطة بالمصرف	3.16	63.27	1.69	*0.048	4

الفرضية الرئيسة الثالثة: تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهميـة قيـاس تكـاليف المسؤولية الاجتماعية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال فقرات المجال الثالث "تدرك الإدارة المصرفية أهميـة قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية".

وقد تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلـى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.25).

جدول (3.25)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقوم المصرف بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية.	3.70	74.00	4.38	*0.000	1
.2	يعمل المصرف على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	3.18	63.67	1.29	0.100	5
.3	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين.	3.34	66.79	1.94	*0.029	2
.4	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة.	3.10	62.03	0.52	0.303	6
.5	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث.	2.95	59.00	-0.24	0.405	7
.6	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.	3.25	65.08	1.19	0.119	3
.7	يهتم المصرف بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.	3.24	64.75	1.14	0.130	4
	جميع فقرات المجال معاً	**3.26**	**65.13**	**2.73**	***0.004**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من جدول (3.25) ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يقوم المصرف بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية" يساوي 3.70 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.00%، قيمة اختبار T تساوي 4.38 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يعتبر مسك السجلات ضروري لتسجيل أي مصروفات وهو ما ينسحب على تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "يهتم المصرف بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية" يساوي 3.24 أي أن المتوسط

الحسابي النسبي 64.75%، قيمة اختبار T تساوي 1.14 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.130 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويرجع ذلك لأن العائد من تحمل المسؤولية الاجتماعية غير كمي ولا يمكن قياسه فتصعب المقارنة بين العائد والتكاليف الخاصة بالعملية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث" يساوي 2.95 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59.00%، قيمة اختبار T تساوي 0.24- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.405 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، هذا يدل على قلة اهتمام المصرف بمعالجة تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

– وبشكل عام إن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.26 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 65.13%، قيمة اختبار T تساوي 2.73 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.004 لذلك يعتبر مجال "الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، وبذلك نستطيع القول بصدق الفرضية البديلة وهي"تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية".

يفسر اهتمام المصرف بتكاليف المسؤولية الاجتماعية باعتباره جزء من المصاريف العادية للشركة والتي يجب معالجتها، بالإضافة إلى أن هذه التكاليف قد يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية بشكل منفصل ويجب أن تكون محددة بشكل دقيق، إلا أن هذا الاهتمام بحاجة لمزيد من التطوير بحيث يتم الاهتمام بتكاليف كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرئيسة الرابعة: تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (3.26).

جدول (3.26)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمصرف بعض المزايا والفوائد.	3.50	70.00	2.71	*0.004	2
.2	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية.	3.38	67.59	2.38	*0.010	4
.3	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية.	3.55	71.03	3.23	*0.001	1
.4	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمصرف.	3.37	67.37	1.99	*0.026	5
.5	يؤيد المصرف مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.	3.21	64.21	1.10	0.139	12
.6	يقوم المصرف بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	3.47	69.31	2.50	*0.008	3
.7	الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يعود عليه بالمنفعة على المصرف.	3.33	66.67	1.92	*0.030	6
.8	يهتم المصرف بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه.	3.28	65.52	1.44	0.078	11
.9	الإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه يؤثر على سمعة المصرف.	3.33	66.67	1.74	*0.043	6
.10	يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.	3.30	66.07	1.48	0.072	10
.11	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المصرف.	3.32	66.32	1.63	0.055	9
.12	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المصرف.	2.98	59.65	-0.09	0.464	13
.13	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يؤثر على سمعة المصرف.	3.33	66.55	1.74	*0.043	8
	جميع فقرات المجال معاً	**3.33**	**66.65**	**3.91**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3.28) ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية" يساوي 3.55 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.03%، قيمة اختبار T تساوي 3.23 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، تفسر هذه النتيجة إدراك الإدارة لأهمية الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وما يمكن أن تعكسه هذه المعلومات من فائدة على القوائم المالية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يؤيد المصرف مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية" يساوي 3.21 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.21%، قيمة اختبار T تساوي 1.10 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.139 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يرجع السبب لعدم الإفصاح الكافي من قبل المصارف عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر "الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المصرف" يساوي 2.98 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 59.65%، قيمة اختبار T تساوي 0.09- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.464 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريباً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، يعزى السبب لقلة الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية بشكل عام من قبل المصارف.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.33 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.65%، قيمة اختبار T تساوي 3.91 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، مما يعني قبول الفرضية البديلة "تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية".

يرجع هذا الاهتمام إلى أن الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية يعـود بالمنفعـة على المصرف بحيث يعتبر نوعاً من الدعاية.

تنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسـة (الـشرايري والمـومني،2006) بـأن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حيث جـاءت إجابـات مدراء الشركات أكبر من المتوسط الفرضي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4: النتائج

2.4: التوصيات

3.4: الدراسات المقترحة

1.4: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والعملية تم التوصل للنتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن هناك إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، من خلال عقد الدورات التدريبية وتهيئة ظروف العمل المناسبة، وتقديم المنح التشجيعية للموظفين، لكن هذا الاهتمام بحاجة لمزيد من التطوير.
2. يوجد إدراك لدى متخذي القرارات في المصارف التجارية الفلسطينية أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المصرف، وذلك من خلال الاهتمام بشكاوى العملاء والسعي لتقديم أفضل الخدمات للعملاء، لكن يعتبر هذا الاهتمام غير كافي.
3. تظهر المصارف التجارية الفلسطينية اهتمام تجاه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لكن بصورة غير كافية وذلك من خلال إسهاماتها المتنوعة في تنمية المجتمع المحلي.
4. اهتمام إدارة المصارف بالمشاركة بتنفيذ المشاريع الإسكانية والمساهمة في التخفيف من البطالة متوسط ويحتاج لمزيد من الاهتمام.
5. يدرك متخذي القرارات في المصارف التجارية الفلسطينية أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة المحيطة بدرجة كبيرة.
6. بشكل عام هناك إدراك لدى متخذي القرار في المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
7. تختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية من قبل إدارة المصارف التجارية الفلسطينية، حيث حصل مجال "عملاء المصرف" على المرتبة الأولى، بينما حصل مجال "تجاه الموظفين" على المرتبة الثانية، يليه مجال "المجتمع المحلي" بالمرتبة الثالثة، بينما جاء اهتمام إدارة المصارف بمجال "البيئة والموارد الطبيعية" بالمرتبة الرابعة.
8. تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
9. تدرك إدارة المصارف التجارية الفلسطينية أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2.4: التوصيات:

وبناءً على النتائج السابقة نورد التوصيات التالية:

1. المصارف مطالبة بمزيد من الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه موظفيها خاصة فيما يتعلق بتوفير نظام للتأمين والمعاشات يرضي موظفيها.

2. على المصارف أن تهتم بشكل أكبر بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة المحيطة.
3. يجب أن تحظى عملية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية بمزيد من الاهتمام من قبل إدارة المصارف.
4. ضرورة الاهتمام بمسألة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية سواء بقوائم مالية منفصلة أو مدمجة مع القوائم لمالية العادية.
5. ضرورة قيام الجهات المعنية بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع أنموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يمكن المصارف من قياس ومعالجة تكاليف المسؤولية الاجتماعية.
6. أن تقوم المصارف بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة.
7. يجب عقد مزيد من الدورات للموظفين في مجال المسؤولية الاجتماعية لتطوير قدراتهم وإدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3.4: دراسات مقترحة

1. دراسة دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.
2. قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.
3. دراسة أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أرباح الشركات المساهمة العاملة في فلسطين.

المـراجـــع

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو العزم، فهيم، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية -حالة جمهورية مصر، العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد الأول، 2005.
- أبو سمرة، حامد، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة 2009.
- الأغا، أديب سالم، مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية–غزة، 2006.
- بدوي، محمد وعثمان، الاميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، الإسكندرية: دار المعارف، 2000.
- بدوي، محمد، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الاسكندرية: درا الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000.
- بدوي، محمد، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- التويجري، محمد، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد الثالث، 1988.
- جربوع، يوسف، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة (دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة) مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007.
- الجميل، سرمد كوكب، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، 2005، نسخة إلكترونية.
- جهماني، يوسف، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة: مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12، العدد4، عمان،1996.
- الحمادين، راضي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2002.
- الحمدي، فؤاد محمد، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2003.

- حنان، رضوان حلوه، تطوير الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2001.
- حنان، رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، عمان: دار وائل للنشر،2003.
- الحيالي، وليد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر، 2004.
- خامرة، الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–حالة سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2007.
- زيود، لطيف، قيطيم، حسام، مكية ،نغم، دورالإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد 29، العدد1، 2007.
- زيود، لطيف،الرضا عقبه، لايقه رولا، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30. مجلة تشرين، المجلد 28، العدد 2، 2006.
- الساقي، سعدون، نور، عبد الناصر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، جامعة الاسراء، عمان، 2000، (نسخة إلكترونية).
- سجيني، طلال إبراهيم، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية: المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك سعود، العدد 8 ،1997.
- السحيباني، صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية 23–25 مارس 2009.
- السعد، صالح، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية– دراسة ميدانية إستكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد11، العدد 2، 2007.
- سلامة، نبيل، بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، الطبعة الثانية، بورسعيد: مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 1990.
- السينيري، محمد سعيد، المحاسبة البيئية، جمعية حماية البيئة، الكويت، 1989.
- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل الكويت، 1990.
- الصبان، محمد، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 1978.
- العاني، حارس، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية– دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمان، 2005.

- عبد المجيد، محمد، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1985.
- عطية، خالد، وآخرون، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع البيئية في المشروعات الصناعية، المجلة لعلمية، المجلد6، العدد 2، 2005.
- علام، محمد نبيل، حدود المسؤولية الاجتماعية (إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي)، مجلة الإدارة العامة، العدد72، الرياض، معهد الإدارة العامة،1991.
- العلاونة، علي، عواد، عبد لكريم، اتجاهات منظمات الأعمال في مدينة سحاب الصناعية نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد الرابع عشر، 1998.
- العناتي، رضوان، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الأردنية، المؤتمر الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009.
- عودة، إياد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية– دراسة ميدانية على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008. نسخة إلكترونية.
- عيسى، فؤاد، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر، 2010، http://iefpedia.com/arab (نسخة إلكترونية)
- الغالبي، طاهر والعامري صالح، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية)، منشور في وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.
- الفضل، مؤيد وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002.
- القاضي، حسين، حمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر، 2001.
- الكحلوت، خالد و البحيصي، عصام، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين) مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2007.
- اللولو، محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية–غزة، 2009.
- مرعي، عبد الحي،الصبان، محمد سمير، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشكلات المحاسبية المعاصرة، 1990.

- مطر، محمد، التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية في مجالات القيـــاس، العـــرض، الإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- يحيى، زياد وآخرون، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلـــد24، العدد67، 2002.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A.Sharp and C.Register and A.Leftwich,(1994) , Economic of Social Issue , Eleventh Edition , R,Irwin, PP.120-121
- Abu-Baker Nafez, Corporate social reporting and discl practice in Jordan: an empirical investigation, Dirasat, Jan, 2000, vol 27, No. 1. pp249-263.
- American Accounting Association (AAA), Report of the committee on the measurement of social costs, the accounting review, supplement volume, accounting for social performance 1976.
- Attia, khalid, Developing an environmental accounting model f Egypt, Arabic economic research, vol.7, no.21, 2000.
- Commission of the European Communities, Promoting European framework for corporate social responsibility. Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July,2011.
- Hughes and Willis, (1995), "How Quality Control Concepts Can Reduce Environmental Expenditures", Journal of Cost Management, (Summer/1995), PP. 15-19.
- J.L.Bookholdt,Accounting Information System, Transaction Processingand Controls,Fourth Edition,McGrawHill, USA, 1996.
- Jennifer, Griffin, John, Mahon, The corporate social performance and corporate financial performance debate, Boston university, Vol. 36, No.1, 1997.
- Kandola, Pratima, Corporate Social Responsibility: why good people behave badly in organizations, 2004.
- Laufer, William, Social accountability and corporate greenwashing, kluwer academic publishers, Netherlands, Vol. 43, No.3, 2003.

- Rahahleh, Muhammad, and Sharairi, Yassein, (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan, International Management Review, Vol. 4.
- Spence, Crawford, Social accounting's emancipatory potential agramscian critique, United Kingdom, Vol. 6, No.3, 2007.
- Steven, S., On the theory of scales of measurement, 1946.
- Tilt, (1994), The Influence of External Pressure Groups on Corporate Social Disclosure: Some Empirical Evidence, Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 7, No. 4, PP. 56-71.
- World Bank, (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March.

الملاحــق

ملحق (1)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة
1	د .علي شاهين	أستاذ مشارك | المحاسبة | الجامعة الإسلامية
2	د. حمدي زعرب	أستاذ مشارك | محاسبة | الجامعة الإسلامية
3	أ. د. سالم حلس	أستاذ | المحاسبة | الجامعة الإسلامية
4	د. سمير صافي	أستاذ مساعد | الاقتصاد | الجامعة الإسلامية
5	د. نافذ بركات	أستاذ مساعد | الاقتصاد | الجامعة الإسلامية

ملحق (2)
استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية – غزة
كلية الدراسات العليا
برنامج المحاسبة والتمويل

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ....،،

بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة تهدف إلى معرفة:

مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية الفلسطينة"

حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة.

ويرى الباحث أن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والجادة من جانب المهتمين بمشكلة الدراسة عن طريق الإجابة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إليهم في هذا الاستبيان وذلك عن طريق وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك مع تأكيد الباحث على أن البيانات والمعلومات التي سيحصل عليها ستحاط بالسرية وستكون للاستخدام في الغرض العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

خالد صبحي حبيب

Kh_mh99@hotmail.com

القسم الأول: المعلومات العامة

1. العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐ من 41 -50 سنة

☐ أكبر من 50 سنة

2. المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ غير ذلك حدد.....

3. التخصص:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ اقتصاد وعلوم سياسية ☐ غير ذلك حدد.....

4. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من 11-15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

5. المركز الوظيفي:

☐ عضو مجلس إدارة ☐ مدير عام ☐ مدير فرع ☐ نائب مدير فرع

☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐ أخرى حدد.....

6. عدد الدورات التي التحقت بها في مجال العمل المصرفي .....دورة.

7. عدد الدورات التي التحقت بها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....دورة.

المحور الأول: اهتمام الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية

1. تجاه الموظفين

الرقم	السؤال	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	يقوم المصرف بتنظيم دورات تدريبية للموظفين لرفع قدراتهم وكفاءتهم.					
.2	يراعي المصرف التفاوت في قدرات ومواهب الموظفين عن طريق منح الحوافز.					
.3	سياسة المصرف للترقية تأخذ بالاعتبار قدرات ومهارات الموظفين وتحقق فرص متساوية للترقية.					
.4	يقوم المصرف بتهيئة ظروف عمل مناسبة للموظفين.					
.5	يقوم المصرف بتوفير نظام تأمين صحي للموظفين.					
.6	يقوم المصرف بتوفير نظام مقبول للتأمين والمعاشات للموظفين.					
.7	يقوم المصرف بتقديم برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل.					
.8	هناك اهتمام من قبل الإدارة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.					

2. تجاه عملاء المصرف

.9	يهتم المصرف بشكاوي ومقترحات عملائه.					
.10	يقوم المصرف ببرامج إعلامية تعرف عملائه بخدماته وطرق ومجالات استخداماتها.					
.11	يهتم المصرف بتقديم أفضل وأحدث الخدمات لعملائه.					
.12	يهتم المصرف بتقديم الخدمات لعملائه بجودة عالية.					
.13	تلقى تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه عملاء المصرف اهتمام الإدارة.					

3. تجاه المجتمع المحلي

14.	يقدم المصرف المنح التعليمية لأفراد المجتمع.					
15.	يقوم المصرف برعاية مؤتمرات علمية.					
16.	يقوم المصرف بالتبرع للجمعيات الخيرية.					
17.	يساهم المصرف في التخفيف من البطالة.					
18.	يقوم المصرف بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.					
19.	يوافق المصرف على تدريب طلاب الجامعات.					
20.	يساهم المصرف في تنفيذ برامج الإسكان.					

4. تجاه البيئة المحيطة بالمصرف

21.	يقوم المصرف بالمشاركة في برامج حماية البيئة والحد من التلوث.					
22.	يعمل المصرف على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية والشوارع.					
23.	يقدم المصرف المساعدات للمنظمات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعمل فيها المصرف.					
24.	يستثمر المصرف في مشاريع تنتج منتجات صديقة للبيئة.					
25.	لا يمول المصرف المشاريع التي تضر بالبيئة.					

المحور الثالث:الاهتمام بقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

26.	يقوم المصرف بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية.					
27.	يعمل المصرف على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.					
28.	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين.					
29.	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة.					
30.	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة					

	بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث.					
.31	يهتم المصرف بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.					
.32	يهتم المصرف بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.					

المحور الرابع: يمتلك المصرف نظام محاسبي قادر على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

.33	يمتلك المصرف كادر قادر على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
.34	يتوفر لدي الكادر المعرفه الجيدة بأساليب القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.					
.35	يمتلك المصرف برامج محاسبية قادرة على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية.					
.36	تهتم الإدارة بتنمية خبرات الكادر المتوفر لديها ليكون قادراً على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
.37	نظام المصرف المحاسبي قادر على قياس تكاليف الأداء الاجتماعي.					
.38	يوفر النظام المحاسبي التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي.					

المحور الخامس: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

.37	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمصرف بعض المزايا والفوائد.					
.38	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية.					
.39	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية.					
.40	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمصرف.					
.41	يؤيد المصرف مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.					
.42	يقوم المصرف بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.					

43.	الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يعود عليه بالمنفعة على المصرف.					
44.	يهتم المصرف بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه.					
45.	الإفصاح عن تكاليف مسؤوليته الاجتماعية تجاه عملائه يؤثر على سمعة المصرف.					
46.	يفصح المصرف عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.					
47.	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المصرف.					
48.	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المصرف.					
49.	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المصرف تجاه البيئة يؤثر على سمعة المصرف.					

مع خالص تحياتي

ملحق (3)

المصارف التجارية الفلسطينية

بنك فلسطين	info@bankofpalestine.com
بنك القدس	alquds@alqudsbank.ps
البنك التجاري الفلسطيني	cbp@cbpal.com
بنك الاستثمار الفلسطيني	info@pinvbank.com
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	info@alrafahbank.ps